



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعرييج  
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير  
قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي  
الميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير  
الشعبة: علوم اقتصادية  
التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي  
من إعداد الطالبتين: - حليلو سارة  
- حريزي خولة

بعنوان:

## أثر العرض النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2022

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	أستاذ محاضراً	
مشرفا	أستاذ محاضراً	رحالي بلقاسم
مناقشا	أستاذ محاضراً	

السنة الجامعية: 2023-2024



## الإهداء

الحمد لله على ما وهبني وأن يجعلني مباركة وأن يعينني أينما كنت فن قال أنا لها نالها

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برويتك ...

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين ..... سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم  
إلى من كلل العرق جبينه ومن علمني أن النجاح لا يأتي إلا بالصبر والإصرار، إلى النور الذي أنار دربي والسراج  
الذي لا ينطفئ نوره بقلبي أبداً، من بذل الغالي والنفيس واستمدت منه قوتي واعتزازي بذاتي .....والذي العزيز  
إلى من جعل الجنة تحت أقدامها وسهلت لي الشدائد بدعائها، إلى الإنسانية العظيمة التي لطالما إنتظرت أن تقر عينها  
لرؤيتي في يوم كهذا .....أمي العزيزة

إلى ضلعي الثابت وأمان أيامي، إلى من شددت عضدي بهم فكانوا إلي ينايغ أرتقي منها إلى خيرة أيامي و صفوتها  
إلى قرة عيني .....أخي وأخواتي الغاليين

إلى مأمني وأماني و سكني.....زوجي الغالي

إلى من كان عوناً وسنداً في هذا الطريق إلى الأصدقاء الأوفياء ورفقاء السنين، لأصحاب الشدائد والأزمات إلى من  
أفاضني بمشاعره و نصائحه المخلصة .....إليكم عائلتي

إلى من كان عوناً وسنداً في هذا الطريق، لصديقتي الوفية ورفقة السنين، لأختي وصديقتي.....سارة

إلى الذي حمل أقدس رسالة في الحياة إلى الذي مهد لنا طريق العلم والمعرفة.....أساتذنا الفاضل بلقاسم رحالي

## الإهداء

من قال أنا لها نالها وإن أبت رغما عنها أتيت بها

إلهي ..... لا يطيب الليل إلا بشرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برويتك.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة، إلى نبي الرحمة ونور العالمين إلى سيد الخلق ورسولنا الكريم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

أهدي ثمرة جهدي، إلى:

التي حملتني في أحضانها تسعة أشهر، إلى التي أدين لها بكل نجاح، إلى التي سهرت الليالي لأجلي وفرحت لفرحتي وحزنت لألمي ..... إلى \*أمي الغالية\* حفظها الله.

عمود البيت وركيزته، إلى سندنا في الحياة إلى الحنون الطيب الوقار، إلى الذي أكن له كل التقدير والاحترام \*أبي العزيز\* أطال الله في عمره.

سندي وأعظم رجل في الدنيا وأحن قلب رفيق دربي وداعمي، إلى من شجعني في دراستي ..... زوجي الغالي.

من قضيت معهم أجمل أيام حياتي وعشت معهم أحلى الذكريات فكانوا أسعد الناس بنجاحي ..... إخوتي وأخواتي.

من كان عوناً وسنداً في هذا الطريق لصديقتي الوفية ورفقة السنين لأختي و صديقتي ..... خولة.

ولكل من أعطاني يد العون من قريب أو بعيد وساعدني في إنجاز هذه المذكرة، وأخص بالذكر الأستاذ المشرف

بلقاسم رحالي.

## شكر وعرافان

إن الشكر والحمد لله كما ينبغي للجلال وجهه وعظيم سلطانه، نشكره ونحمده كثيرا مباركا فيه على جزيل عطائه وعلى كل ما أنعم عليه به وفضله علينا أن وفقنا لإتمام هذا البحث، ونسأله تعالى أن يفتح به، راجين منه عز وجل التوفيق والسداد في باقي مشوارنا البحثي.

ثم بعد، نتوجه بأسمى عبارات شكرنا وتقديرنا وامتناننا إلى الأستاذة\* بلقاسم رحالي\* لقبولها الإشراف على عملنا وتوجيهنا ومرافقتنا خطوة بخطوة في مسارنا لتحقيق حلمنا، كما كان دافعنا لنجتهد ونتعب حتى نصل إلى يومنا هذا، والذي ساعدنا بكل صدق لإنجاز هذا العمل، فكان أستاذة مشرفا موجها وناصحا..... شكرا جزيلا أستاذة الفاضل

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر والامتنان لكل من تعلمنا على أيديهم طوال مسيرتنا العلمية ومن مد لنا يد العون وسأهم في تزييل الصعوبات طيلة أطور إنجاز هذا العمل.

عسى الله أن يوفقنا لما فيه الخير

## الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر العرض النقدي بمفهومه الواسع في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022، بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) واختبار الحدود. وقد أظهرت النتائج القياسية المتوصل إليها وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين العرض النقدي والنتائج المحلي الإجمالي، كما بلغت المرونة الجزئية للنتائج المحلي بالنسبة للعرض النقدي (0.7849) في الأجل الطويل، فكل زيادة في العرض النقدي بمفهومه الواسع بـ 1% تؤدي إلى زيادة النتائج المحلي الإجمالي بـ 0.7849%. أما معامل تصحيح الخطأ فبلغ (-0.4368)، أي أن كل انحراف في الأجل القصير يتم تصحيحه واستيعابه في الأجل الطويل بنسبة 0.4368% في السنة الواحدة، وبالتالي فتصحيح الانحراف بنسبة 100% يستغرق 2.28 سنة.

الكلمات المفتاحية: العرض النقدي؛ النمو الاقتصادي؛ التكامل المشترك؛ منحج اختبار الحدود.

## Abstract :

This study aims to measure and analyze the impact of the money supply on achieving economic growth in Algeria during the period 1990-2022, using the Autoregressive Distributed Lag model (ARDL) and the Bound Test. The empirical results show the existence of a long-term equilibrium relationship between the money supply and GDP. The long-term partial elasticity of GDP with respect to the money supply is 0.7849, meaning that a 1% increase in the broad money supply leads to a 0.7849% increase in GDP. The error correction coefficient is -0.4368, indicating that any short-term deviation is corrected and absorbed in the long term at a rate of 0.4368% per year. Consequently, correcting a 100% deviation takes approximately 2.28 years.

**Keywords:** Money Supply, Economic Growth, Cointegration, Bounds Testing Approach.

الصفحة	قائمة المحتويات
	الإهداء
	شكر وعرهان
I	ملخص الدراسة
II	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
ا-ت	مقدمة عامة
	<b>الفصل الأول: الإطار النظري للعرض النقدي والنمو الاقتصادي</b>
2	المبحث الأول: الأدبيات النظرية للعرض النقدي والنمو الاقتصادي
2	المطلب الأول: الإطار النظري للعرض النقدي
10	المطلب الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي
17	المطلب الثالث: العلاقة بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي
20	المبحث الثاني: الأدبيات التجريبية للدراسة
20	المطلب الأول: الدراسات المحلية السابقة
21	المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية السابقة
21	المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة
	<b>الفصل الثاني: دراسة تحليلية قياسية لفترة 1990-2022</b>
25	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة
25	المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة
27	المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة
32	المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها
32	المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة
36	المطلب الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها
42	الخاتمة العامة
44	قائمة المراجع

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
32	تحديد الصيغة الرياضية المناسبة لنموذج البحث	01
33	نتائج اختبار Phillips-Perron على متغيرات الدراسة	02
35	نتائج اختبار الحدود (BOUNDS TEST)	03
35	مقدرات معلمات الأجل الطويل لنموذج ARDL.	04
36	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL	05
37	المؤشرات والمعايير الإحصائية لنموذج ARDL المقدر	06
37	نتائج اختبارات ملائمة النموذج	07



## قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
26	الناتج، العرض النقدي، أسعار البترول والسيولة خلال الفترة 1990-2022	01
34	أفضل 20 نموذج ARDL وفق معيار AKAIKE	02
38	نتائج اختبارات الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج	03
39	نتائج اختبار معامل عدم التساوي لـ THEIL	04

# مقدمة عامة

تؤدي النقود دورا هاما في إقتصاديات الدول، إذ لا يقتصر دورها على القيام بدور الوساطة في المبادلات، بل يتعدى ذلك إلى التأثير المباشر في متغيرات الإقتصاد الكلي، مثل التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، البطالة. حيث يعد العرض النقدي الأداة الرئيسية التي تستخدمها السلطة النقدية في توجيه سياستها النقدية نحو الاستقرار الداخلي والخارجي، من خلال تأثيره على المتغيرات الإقتصادية الكلية، بالإضافة لما له من انعكاسات على الإقتصاد بشكل عام، ولذلك نجد أنه في مختلف الدول تولى أهمية كبيرة لعرض النقد وتنظيم إصداره بما يتوافق والأهداف الإقتصادية الكلية.

وهو ما يستدعي أن تتبع السلطة النقدية عرض النقود والعوامل التي يمكن أن تؤثر فيه، قصد التحكم في آثاره على الأهداف المسطرة، لذا كان تحديد العلاقة ما بين العرض النقدي ومتغيرات الإقتصاد الكلي موضع نقاش الكثير من الباحثين في مجال الإقتصاد العام، فظهرت عدة دراسات في هذا المجال التي سمحت بتحديد الدور الإيجابي الذي يمكن أن تقوم به السلطات من خلال تدخلها في النشاط الإقتصادي و الأدوات الحكومية التي تسمح بتحديد أثرها.

ولعل أبرز هذه الدراسات هي تلك التي تتعلق بأثر العرض النقدي في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية، حيث حاولت هذه الدراسات البحث في علاقة وأثر العرض النقدي على النمو الإقتصادي، والذي يعتبر الهدف الأسسى لأي سياسة إقتصادية.

والجزائر كغيرها من الدول السائرة في طريق النمو قامت بالعديد من الإصلاحات بهدف تغيير الوضع الإقتصادي للأحسن وتحقيق نمو إقتصادي أفضل، حيث تبنت مع بداية التسعينات عدة قوانين وإصلاحات سواء على مستوى السياسة المالية أو النقدية قصد تحقيق بعض التوازنات الداخلية والخارجية، واستمرت في مساعيها مع بداية الألفية الجديدة، من خلال تبني سياسات مالية ونقدية توسعية، قصد تحقيق نمو إقتصادي مستدام، وهو ما تحقق فعلا، خاصة في فترات انتعاش أسعار البترول، غير أنه يبقى هشاً ولا يعول عليه.

#### إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما أثر العرض النقدي بمفهومه الواسع في تحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022؟

وتندرج تحتها الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالعرض النقدي وما آليات تأثيره في تحقيق النمو الإقتصادي؟
- كيف تطور العرض النقدي والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؟
- كيف يمكن قياس أثر العرض النقدي في تحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

ينطلق البحث من الفرضية الرئيسية التالية:

توجد علاقة طردية طويلة الأجل بين العرض النقدي بمفهومه الواسع والنمو الاقتصادي في الجزائر.

مبررات اختيار الموضوع:

من أسباب اختيارنا لهذا الموضوع نذكر:

- الاهتمام الشخصي بالمجال النقدي واندراج الموضوع بالتخصص.
- الميول الشخصي للدراسة ومعرفة دالة تأثير العرض النقدي في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر.
- الرغبة في التعرف والتحكم في التقنيات القياسية والإحصائية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تتبع تطور العرض النقدي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- التعرف على مدى تأثير العرض النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- التعرف على الأساليب القياسية الكفيلة بتكميم العلاقة بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في إبرازه لأثر العرض النقدي في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر واستدامته في الأجل الطويل، علاوة على البحث في هذا الأثر في الأجل القصير، وإيجاد سرعة التعديل نحو الوضع التوازني في حالة حدوث اختلالات في العرض النقدي في الأجل القصير.

المنهج المستخدم:

نعتمد في هذا البحث على المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل، لتوضيح الجانب النظري للبحث والعلاقات الموجودة بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي، كما سنستخدم المنهج الاستقرائي من خلال بناء نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، بناء على اختبار علاقة التكامل المشترك، تقدير العلاقاتين القصيرة والطويلة الأجل، إضافة إلى تشخيص النموذج باستخدام مختلف المعايير المعتمدة في ذلك.

حدود الدراسة:

- الحدود الزمنية: فترة الدراسة من سنة 1990 إلى 2022 فقد عرف الاقتصاد الجزائري تحولات كبيرة خلال هذه المرحلة.
- الحدود المكانية: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني.

هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى مبحثين، المبحث الأول الأدبيات النظرية للعرض النقدي والنمو الاقتصادي، أما المبحث الثاني الدراسات السابقة، أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى الدراسة التطبيقية، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تم فيه تقديم الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة، أما المبحث الثاني تم فيه تقديم نتائج الدراسة تحليلها تفسيرها ومناقشتها، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة، وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

# الفصل الأول:

## الإطار النظري للعرض النقدي والنمو الاقتصادي

تمهيد:

يتفق جميع الأفراد الاقتصاديين والغير اقتصاديين على أهمية النقود، وعلى الدور الذي تقوم به في كل اقتصاديات العالم، لذا فالكتلة النقدية تشكل ركيزة هامة في النشاط الاقتصادي، لأن تداولها يؤثر بشكل كبير على متغيرات اقتصادية هامة. حيث يتحدد عرض النقود من طرف جهات مختلفة، والمتمثلة في السلطات النقدية والبنوك التجارية والمودعين، وكذلك محددات اقتصادية كسعر الفائدة وسعر الصرف... الخ، وهو ما يحافظ على استقرار الأوضاع الاقتصادية، فكمية النقود المثلى هي التي تحدد الأهداف القومية للمجتمع. في هذا الفصل سنتناول الإطار النظري للدراسة، بالتطرق إلى كل من العرض النقدي (مفهومه مكوناته ومحدداته) والنمو الاقتصادي، (مفهومه عناصره وقياسه)، ويختم هذا الفصل بالتطرق للدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية.

## المبحث الأول: الأدبيات النظرية للعرض النقدي والنمو الاقتصادي

يعد عرض النقد من المتغيرات الهامة في النشاط الاقتصادي، فهو يمثل كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة. ويمثل أيضا أداة فعالة من أدوات السياسة النقدية، والتي يمكن العمل به لتحقيق مختلف أهداف السياسة الاقتصادية، والتي يعتبر النمو الاقتصادي أهمها.

## المطلب الأول: الإطار النظري للعرض النقدي

## أولا: تعريف العرض النقدي

يقصد بعرض النقد (MONY SUPPLY) بأنه : مجموع وسائل الدفع المتداولة في المجتمع خلال فترة زمنية محددة، أي أنه يضم جميع وسائل الدفع المتاحة في التداول، والتي بحوزة الأفراد والمؤسسات المختلفة.<sup>1</sup> وقد وردت عدة تعاريف للعرض النقدي، لعلها تلك التي تعرفه وفقا لعدة مفاهيم، وهي:

1- العرض النقدي وفقا لمفهومه الضيق M1: " هو متوسط كمية النقود الموجودة تحت تصرف المجتمع في فترة زمنية معينة"، ومع ذلك فإن محاولة وضع تعريف متفق عليه تعد صعبة، فهي على تعبير Paul samuelson "مسألة ذوق أكثر منها ضرورة علمية"، حيث كان يشير وراء ذلك إلى الجدل الغير المحسوم، بخصوص ما إذا كان يتعين توسيع مفهوم العرض النقدي ليبنى على أساس مدخل السيولة لا المبادلات<sup>2</sup>

يرى MAYER أن العرض النقدي بالمعنى الضيق يضم العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي ولدى الجمهور والودائع الجارية للقطاع الخاص القابلة للسحب عليها بالشيكات وشيكات المسافرين التي تعتبر نقودا، بينما الودائع الزمنية وودائع التوفير ليست كذلك، وبهذا المعنى فإن عرض النقد بالمعنى الضيق يشمل العملة الصادرة من البنك المركزي على شكل أوراق نقدية ومساعدة، وهي النقود القانونية التي تتمتع بسمة القبول العام كوسيلة للمدفوعات، مضافا إليها ودائع الطلب. ويحسب بالمعادلة التالية<sup>3</sup>:

$$M1=C+DD$$

حيث :

M1 عرض النقد بالمعنى الضيق

C العملة في التداول

DD ودائع جارية

2- العرض النقدي وفقا لمفهومه الواسع M2: ويدخل في إطار هذا التعريف M1 إضافة إلى الودائع لأجل والأصول المالية عالية السيولة، والتي تعرف بأشباه النقود (QM)، والتي يقصد بها مجموع الأصول المالية غير النقدية والقابلة للتحويل إلى نقد سائل أو إلى وسائل الدفع وأصول عالية السيولة، وتتضمن الودائع الأجل والأصول عالية السيولة والنقود المصرفية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>-محمد الصيد أحميد، تأثير عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الحقيقي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي، مجلة كليات التربية ، العدد الرابع عشر يونيو، 2019، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الزيتونة ترونة، ص369.

<sup>2</sup>-نصر الدين بوعمامة، محددات العرض النقدي وسبل التحكم فيه، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2017، ص63.

<sup>3</sup>-هيل عجي، جميل الجنابي وآخرون، النقود والمصاريف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص59.

<sup>4</sup>-أحمد محي الدين محمد التلياني، قياس أثر العرض النقدي على النمو الاقتصادي المصري باستخدام نموذج VECM، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، 1 فيفري 2022، ص483.



3- عرض النقدي وفقا لمفهومه الأوسع M3: يعتبر M2 المفهوم الشائع لعرض النقود في مختلف دول العالم، لكن في بعض الدول المتقدمة والأكثر تطورا خاصة، أصبحت تستخدم أربع مجموعات، وهو ما يعرف بعرض النقد بالمفهوم الأوسع M3، وهو M2 زائد السيولة المحلية الخاصة والودائع الحكومية لدى البنوك كالسندات و أدوات الخزينة، وهي أقل سيولة من M1، بحيث يشمل هذا التعريف ودايع تستخدم أصلا كمستودع للثروة أو مخزن للقيمة، ومع ذلك يمكن استخدامها وسيطا للتبادل بتكلفة معينة، هذه التكلفة هي الجزء الذي تفرضه البنوك والمؤسسات المالية على أصحاب هذه الودائع، عند رغبتهم في تحويلها من الشكل الذي خصصت له أصلا.<sup>1</sup>

أنواع الودائع الكبيرة الأجلة ذات الطابع الادخاري أو الاستثماري المتخصص  $M3 = M2 +$

حيث M3 تتكون من :

- الودائع الزمنية كبيرة القيمة لدى كل مؤسسات الايداع .
- اتفاقيات إعادة الشراء طويلة الأجل في البنوك التجارية ومؤسسات الادخار والاقراض .
- أرصدة صناديق استثمار السوق النقدي المملوكة للمؤسسات فقط.<sup>2</sup>

#### ثانيا: مكونات العرض النقدي

مهما اختلفت مفاهيم العرض النقدي فإنها جميعا تشترك في العناصر المكونة له، والتي تتمثل فيما يعرف بالمجاميع النقدية، والتي يمكن تقسيمها حسب درجة سيولتها.

1- القاعدة النقدية MB: وتسمى أيضا بأساس النقد MB، وتتصف بالسيولة التامة وتحقيق كل شروط النقد اللازمة والمتمثلة في الوظائف والخصائص الجوهرية والعلمية، وتتكون القاعدة النقدية من النقود القانونية ونقد البنك المركزي.

2- المجمع النقدي M1: مفهوم العرض النقدي بالمعنى الضيق يمثل إجمالي كمية النقود المستعملة كوسيط للتبادل والمصدرة من قبل المؤسسات المالية التي تكون لها القدرة على خلق النقود، بالإضافة إلى نقود الودائع التي تحتفظ بها المصاريف التجارية، ويتشكل هذا المجمع من أساسين من النقود.<sup>3</sup>

1-2- النقود القانونية (العملة): وهي النقود المتداولة في السوق، والتي يتعامل بها الأفراد والمشروعات وتحظى بقبول العام، وترجع الثقة في هذه النقود إلى الجهة المصدرة لها والمتمثلة في البنك المركزي.

2-2- النقود الكتابية: تتمثل في الودائع المحتفظ بها على شكل حسابات جارية أو ودايع تحت الطلب في البنوك التجارية، إذ يمكن القول أن المجمع النقدي M1 هو جزء من المعروض النقدي المتكون من الأصول التي يمكن استعمالها مباشرة، كنقود أو وسائل الدفع النهائية دون أي كلفة تحويل:<sup>4</sup>

$$M1 = \text{النقود القانونية} + \text{النقود الكتابية}$$

<sup>1</sup> علية عبد الباسط عبد الصمد، أثر نمو عرض النقود على القطاع الخاص في الجزائر، خلال الفترة (2000-2010)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد التطبيقي، وإدارة المنظمات، جامعة الوادي، 2010-2011، ص13.

<sup>2</sup> أحمد أبو فتوح علي الناقية، نظرية النقود والأسواق المالية (مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية)، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001، ص169.

<sup>3</sup> علية عبد الباسط عبد الصمد، دور نمو عرض النقود في نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2012 (دراسة استشرافية مع ماليزيا)، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة بومرداس، 2018، ص5.

<sup>4</sup> صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005، ص47.

3- المجمع النقدي M2: يضم هذا المفهوم عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) مضافا إليه الودائع تحت الطلب بالعملة الوطنية، التي يستحق عليها فوائد الموجودة لدى البنوك التجارية والخزينة العمومية، ويطلق على هذا المفهوم مصطلح السيولة التامة.<sup>1</sup>

إن المجمع (M2) يكون أحسن مجمع نقدي، كونه يؤثر على الحركة الاقتصادية والتضخم، وكذلك ضبط العلاقة بين النقد من جهة وبين السلع والخدمات من جهة أخرى، فهذا المجمع يمثل أوسع مجمع نقدي يمكن للسلطة نقدية التحكم فيه ومراقبته.<sup>2</sup>

$$M2 = M1 + \text{الودائع ذات الاستحقاق المحدد}$$

4- المجمع النقدي M3: ينصرف هذا المفهوم إلى تحديد عرض النقود الأوسع، أي مجمع M2 مضاف إليه الادخارات المودعة خارج البنوك التجارية، ويمكن لهذه المؤسسات أن لا تنتمي إلى القطاع المصرفي والنقدي، وبالتالي فهي غير مراقبة من طرف السلطة النقدية، ومن الصعب إدراج هذه الودائع في حساب الكتلة النقدية، ولكن لا يجب إهمال دور هذه الودائع في عرض النقود.

$$M3 = M2 + \text{ودائع ادخارية خارج المؤسسات المصرفية}$$

5- المجمع النقدي M4: يشمل هذا المجمع عرض النقد بمعناه الأوسع M3 مضاف إليه بقية الأصول المالية المملوكة من قبل الوحدات الاقتصادية، كالأوراق المالية العامة والسندات، سواء أصدرتها الحكومة أو المشروعات الخاصة، والسندات التي تصدرها شركات الاستثمار المتخصصة والودائع الحكومية والأوراق التجارية.<sup>3</sup>

$$M = M3 + \text{الأصول المالية}$$

6- المجمع النقدي M5: هناك من يضيف إلى المجمعات السابقة المجمع النقدي الخام.

على ضوء ما سبق ذكره يمكن أن نستنتج تعريف شامل للكتلة النقدية على أنها مجموعة المتاحات النقدية وشبه النقدية التي يتم إجرائها بواسطة الجهاز المصرفي والخزينة العامة.

وتكمن أهمية هذه المجمعات النقدية كونها إحدى الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية، تعطي معلومات ومؤشرات للسلطة النقدية، من أهمها معدلات نمو هذه المكونات.<sup>4</sup>

ثانيا: محددات العرض النقدي والمضاعف النقدي

1- محددات العرض النقدي:

1-1- البنك المركزي: عادة ما يفترض أن البنوك المركزية لها رقابة كاملة على عرض النقد، فتستطيع بدورها أن تحدد مقدار المعروض من النقود، فمن المعتاد ينظر إلى عرض النقود على أنه متغير خارجي، مما يعني أنه متغير مستقل ولا يتغير مع تغير النشاط الاقتصادي. إلا أن البنك المركزي كسلطة نقدية يعمل على التأثير في حجم النقود في الاقتصاد، حيث يتحكم في العرض النقدي سواء بالاحتياطي القانوني أو الإصدار النقدي أو عمليات السوق المفتوحة.

<sup>1</sup> بوقيدوم محمد، محاضرات في الاقتصاد التنموي وأسواق رأس المال، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2013، ص22.

<sup>2</sup> -إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال 2000-2009، مذكرة LREL? لنيل شهادة ماجستير في علوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2010، 2011، ص82.

<sup>3</sup> -عبد الرحمان وبشرى أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الجامعة للنشر والتوزيع -الاسكندرية-مصر 2003، ص43.

<sup>4</sup> صالح مفتاح، مرجع سابق، ص55.

- الاحتياطي القانوني: وهو نسبة من الودائع يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية الاحتفاظ بها لديه قبل تقديم الباقي كقروض أو إئتمان، حيث بإمكان البنك المركزي التأثير في قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، سواء بالزيادة أو بالنقصان، فإذا كان الهدف هو خفض المعروض النقدي عن طريق خفض قدرة البنوك على منح الائتمان، وبالتالي خفض قدرتها على خلق نقود الودائع، يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني، ويقوم بخفضه إذا كان يهدف إلى زيادة قدرتها على منح الائتمان.

- الإصدار النقدي: يتأثر العرض النقدي بالكميات التي يصدرها المصرف المركزي، من أوراق البنكنوت أي النقد المعدني والورق المصدر، والإصدار يتحدد استناداً للناتج المحلي الإجمالي. فكلما زاد الناتج يزداد حجم الإصدار، نظراً لأن النقود أدوات دفع تساهم في تصريف السلع والخدمات، فإذا ازداد الناتج ولم يرافقه زيادة في عرض النقد أدى ذلك لضغوط ركودية وإمكانية حدوث الركود، وبالمقابل إذا ازداد الإصدار عن زيادة الناتج تحصل الضغوط التضخمية، لذلك حددت النظريات الاقتصادية كميات الإصدار السنوية بما يعادل نصف معدل نمو ناتج، أي إذا ازداد الناتج بمعدل 6% يجب على السلطات النقدية زيادة النقد بمعدل 3%، وذلك لتحقيق النمو المتوازن بين الناتج والنقد.<sup>1</sup>

- السوق المفتوحة: وتعني تدخل البنك المركزي في السوق المالي لبيع وشراء الأوراق المالية، فإذا كان الهدف هو خفض المعروض النقدي يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية لامتناس العملة من السوق، وإذا كان الهدف هو زيادة المعروض النقدي يقوم البنك المركزي بشراء أوراق المالية، حيث يطرح مقابلها عملة في السوق.

2-1- البنوك التجارية: تلعب البنوك التجارية دوراً محورياً في تحديد حجم النقود في أية دولة، حيث أن البنك المركزي يستخدم نسبة الاحتياطي الإجباري، كأحد أدوات السياسة النقدية المباشرة، فيلتزم كل بنك تجاري بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعه على شكل احتياطي إجباري لدى البنك المركزي، وهذه النسبة تعمل على التأثير على عرض النقود.<sup>2</sup>

3-1- مدى تقدم الوعي الادخاري وتزايد الوعي المصرفي وشيوع العادات المصرفية بين الأفراد: إذ تزداد الأهمية النسبية للودائع الجارية من إجمالي مكونات عرض النقود بزيادة الوعي المصرفي وتقدم عادات الأفراد المصرفية، فكلما كان الوعي الادخاري متقدماً لدى الأفراد زادت الأهمية النسبية للودائع الثابتة من إجمالي مكونات عرض النقود، وهذا ما يزيد الأرصدة القابلة للإقراض التي تؤدي إلى زيادة قدرة المصاريف التجارية على التوسع في منح الائتمان ومن ثم زيادة عرض النقود.<sup>3</sup>

## 2- المضاعف النقدي:

هو عبارة عن حلقة الوصل التي تربط الأساس النقدي بعرض النقود، ويمثل المضاعف النقدي مقدار التغير في عرض النقود الناتج عن تغير معين في القاعدة النقدية أي  $(MB) / \Delta (M) = M$ ، والمضاعف النقدي يوضح

<sup>1</sup> - علي كنعان، النقود والصرافة والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للنشر، 2012، ص 480.

<sup>2</sup> - جمال خريس وآخرون، مرجع سابق، ص 66.

<sup>3</sup> - وفاء رمضاني، لبزة هشام، ضيف الله محمد الهادي، مرجع سابق، ص 115.

لنا مقدار المضاعف على الأساس النقدي الذي يتحول إلى عرض النقود، ونظرا لأن المضاعف النقدي عادة ما تكون قسمته أقرب من الواحد فإن الاسم البديل للأساس النقدي وهو النقود ذات القوة المالية Higt powered "money" هو اسم منطقي فتغير ما مقداره دينار واحد في الأساس النقدي يؤدي إلى تغير أكبر من دينار في عرض النقود ويعكس المضاعف النقدي أثر العوامل الأخرى عدا الأساس النقدي على عرض النقود .

### ثالثا : الكتلة النقدية

تلعب الكتلة النقدية دورا كبيرا في تحديد مستوى الأسعار ومستوى الإنتاج وميزان المدفوعات، في جميع الاقتصاديات. وتحديد الكتلة النقدية ليس بمجرد عملية تتحكم فيها السلطة النقدية وحدها، بل هي عملية تنجم عن تفاعل متشابك بسلوك شتى الجهات الاقتصادية

#### 1- مفهوم الكتلة النقدية ومقالاتها

##### 1-1- مفهوم الكتلة النقدية:

يقصد بها العرض النقدي أو تلك الكمية من النقود المتوافرة في فترة زمنية معينة، والتي تتحدد عادة من قبل السلطات النقدية، أو هي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها.<sup>1</sup> ويتم تحليل مكونات الكتلة النقدية دائما بالاعتماد على درجة السيولة إلى:

○ المتاحات النقدية: وهي عبارة عن وسائل الدفع السائلة، التي وضعت تحت تصرف الأفراد والمؤسسات، فهي تعتبر سيولة مطلقة والأصل النهائي.

○ المتاحات شبه النقدية: تتمثل المتاحات شبه النقدية في وسائل الدفع غير السائلة، فهي الودائع التي لا يمكن استعمالها مباشرة كوسائل دفع وهي الودائع للأجل والودائع بإشعار والودائع على الدفاتر.

○ الأصول المالية ذات تواريخ استحقاق قريب: وتضم كل من السندات الخاصة (سند الأمر، السفتجة، الكمبيالة، سند الرهن، سندات الصندوق، سندات الخزينة القصيرة الأجل).

##### 2-1- مقابلات الكتلة النقدية:

إن العناصر المقابلة للكتلة النقدية تمثل مجموع الديون العائدة لمصدري النقد وشبه النقد التي تكون سبب أو مصدر الكتلة النقدية، تتمثل في:<sup>2</sup>

1-2- الذهب والعملات الأجنبية (الذمم على الخارج): إن التبادل التجاري بين دول العالم ينتج من عمليات استيراد وتصدير السلع والخدمات المحلية إلى العالم الخارج وتتم المدفوعات الدولية إما بالذهب أو رصيد العملات الأجنبية المقبولة في التداول الدولي في حالة قيام الدولة بعمليات تصدير أو جذب أموال خارجية إما للاستثمار أو للتوظيف فإنها تحصل على عملات أجنبية التي يحصل عليها البنك المركزي مقابل تقديم السلع المصدرة أو السندات أو الديون المترتبة، وبما أن العملات الأجنبية لا يمكن تداولها محليا، فإن البنك المركزي يتكفل بحفظها وإصدار ما قيمة ذلك بالعمل الوطنية، ومن ثم نلاحظ أن الصادرات تكون سببا في إصدار عملة وطنية جديدة .

وفي حالة العكس وقام البلد بعملية استيراد سلع وخدمات أو تم خروج أموال خارج الوطن، فإنه يجب على المستورد أن يدفع ديونه بواسطة عملة أجنبية، فيقوم بتقديم مقابل ذلك مبالغ نقدية بالعمل الوطنية إلى

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر، 2004، ص 49.

<sup>2</sup> سنوسي علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص 57.

البنك المركزي الذي يعطي مقابل ذلك عملة أجنبية لتسديد قيمة الواردات، وهكذا نلاحظ أن احتياطي العملات الأجنبية ينخفض لدى البنك المركزي، وتنخفض معها كمية النقود المحلية المتداولة في الداخل.

وهكذا نلاحظ كيف يؤثر رصيد ميزان المدفوعات في إصدار النقود الجديدة أو سحبها، فإذا كان الرصيد السنوي الناتج من العمليات المسجلة في ميزان المدفوعات موجبا، أي أن قيمة الصادرات تكون أكبر من قيمة الواردات، فإن كمية النقود المتداولة ترتفع، والعكس إذا كان الرصيد السنوي الناتج من العمليات المسجلة في ميزان المدفوعات سالبا، أي قيمة الصادرات أقل من قيمة الواردات تنخفض كمية النقود المتداولة.

2-2- القروض المقدمة للاقتصاد: المقصود بها هو الائتمان المقدم من طرف البنوك التجارية لتمويل العمليات الاقتصادية من استثمار وإنتاج وتسويق واستهلاك، ويقدم هذا الائتمان إلى الأفراد والمؤسسات سواء في صورة قروض مباشرة أو خصم كمبيالات أو فتح حسابات، وفي جميع هذه الحالات تكون هناك عملية خلق نقود ودائع مقابل تقديم الائتمان، مما يؤدي إلى زيادة حجم الكتلة النقدية. ويعتبر الائتمان المقدم القصير الأجل أكبر تأثيرا على الكتلة النقدية، لأن تغطيته تتم عادة بالودائع الجارية، أما الائتمان المتوسط وطويل الأجل فلا يعتبران كذلك، لأن هناك ارتباطا وثيقا بين الائتمان المتوسط الأجل مع الودائع لأجل.

3-2- القروض المقدمة للخزينة العمومية: نعلم أن الخزينة العمومية هي التي تدير مال الدولة، فهي التي تقوم بتحصيل إيرادات الدولة وتمويل نفقاتها، لكن غالبا ما لا تتوصل إلى تغطية هذه النفقات بالإيرادات العادية (الضرائب)، خاصة مع توسع نشاط الدولة، لذلك فإن الخزينة العمومية تلجأ إلى البنك المركزي كما تتوجه إلى البنوك التجارية وإلى الوحدات الاقتصادية (أفراد، مؤسسات)، لتزويدها بالموارد النقدية التي تحتاج إليها لسد العجز في ميزانية الدولة، وتشمل القروض المقدمة للخزينة العمومية على ما يلي:

- السندات العمومية الموجودة بمحفظة البنوك: وتتمثل في عملية حجز مبلغ معين من النقود من قبل كل بنك لفائدة الخزينة العمومية، ويكون هذا الحجز وسيلة لتمويل الخزينة العمومية
- تسبيقات البنك المركزي: تلجأ الخزينة العمومية إلى البنك المركزي لطلب النقود، وذلك لتغطية العجز في تحقيق النفقات الحكومية.
- ذمم على الأفراد والمنشآت على الخزينة: تتمثل في الودائع التي يكونها الأفراد والمنشآت لدى شبكة الخزينة العمومية، وذلك من خلال مختلف الحسابات المفتوحة لديها (حسابات تحت الطلب حسابات لأجل).

## 2- عوامل نمو وزيادة الكتلة النقدية

إن عملية الإصدار النقدي التي يقوم بواسطتها البنك المركزي بوضع نقود قانونية بحوزة الاقتصاد ككل، يتجسد ذلك ماديا وفنيا في طبع ورق النقد أو ما يسمى بالبنكنوت ووضعا في التداول.

2-1- خلق النقود من طرف البنوك التجارية: يعتبر خلق النقود من أهم وظائف البنوك التجارية للمساهمة في النشاط الاقتصادي، والتي بمجموعها تقدم قروضا ليس فقط من ودائع تملكها، وإنما أيضا في شكل نقود الودائع، وهنا نميز بين حالتين: فالحالة الأولى هي خلق النقود بواسطة بنك تجاري واحد، أما الحالة الثانية هي خلق نقود بواسطة بنوك تجارية مجتمعة.

2-2- خلق واتلاف النقود بواسطة بنك تجاري واحد: تتم عملية خلق النقود من طرف البنوك التجارية، وهي عبارة عن نقود كتابية تظهر من خلال التسجيلات المحاسبية للودائع والقروض، وهي تعكس تداول الأموال

باستعمال الشيكات وليس تداولها حقيقة<sup>1</sup>، ويمكن للبنك التجاري أن يخلق النقود عندما يمتلك ثلاثة نماذج من الأصول القروض للاقتصاد، الديون على الخارج، الديون على الخزينة.

2-2-1- القروض للأفراد والمؤسسات: يمكن للبنك التجاري أن يخلق النقود انطلاقاً من القروض التي يمنحها للأفراد والمؤسسات، فعندما يقوم البنك التجاري بخصم ورقة تجارية كمبيالة مثلاً لأحد العملاء، فهذه العملية تمثل بيع النقد بورقة تجارية أو عملية شراء الورقة التجارية بالنقد التي تعتبر دينا على العميل، وقيمتها تظهر في أصول البنك ضمن ديون محفظة السندات، بينما خلق النقد الائتماني المقابل للورقة سوف يظهر في خصوم البنك هذا في حالة افتراض وجود بنك واحد، وتسجل قيمة الكمبيالة في حساب العميل مع خصم العمولة طبعا 2-2-2- الديون على الخارج أو العملات الأجنبية: يستطيع البنك التجاري أن يخلق النقد عندما يتلقى عملات أجنبية من شخص، فيقوم بتقديم مقابلها بالعملة المحلية، فالنقد الأجنبي يعتبر أصلاً مثل باقي الأصول الحقيقية التي يقوم البنك من خلالها بعملية خلق النقود.

2-2-3- الديون على الخزينة: يمكن للبنك التجاري أن يخلق النقد أيضاً عندما يكتب بسندات الخزينة العامة بشكل مباشر، وإما بشكل غير مباشر عندما يقوم حاملو السندات بخصمها لدى البنك التجاري، فيشترها مقابل إصداره النقد الضروري لإجراء تلك العملية، وبالإضافة إلى خلق النقد بواسطة البنك مقابل الحصول على أصول غير نقدية فقد يقوم البنك بتقديم قرض لفرد أو مؤسسة.<sup>2</sup>

يتضح مما تقدم أن خلق النقد بواسطة البنك الوحيد يتم عندما يتحصل هذا الأخير على أصول غير نقدية أي أصول حقيقية أو مالية، وقيمة هذه الأصول تظهر في موجودات البنك وقيمة النقد الذي تم خلقه تظهر في التزاماته، أما عن الحالة التي يحصل فيها إتلاف النقد عندما يقوم البنك بتحصيل قيمة الأصول المالية المذكورة في محفظة سندات، لكن ما تجدر ملاحظته هو أن عملية خلق النقود تطغي على عمليات إتلافها وهذا ما يستتبع نمواً في الكتلة النقدية.<sup>3</sup>

2-3-3- خلق النقود بواسطة بنوك تجارية مجتمعة: إن عملية خلق النقود بواسطة النظام النقدي الذي يضم مجموعة من البنوك تنقسم إلى حالتين:

2-3-1- حالة الاحتياطي النقدي الكامل: تعتبر هذه الحالة افتراضاً بعيداً عن الواقع، حيث أن البنك التجاري لن يتمكن من خلق أي وديعة جديدة طالما أنه في وضعية الاحتفاظ بالاحتياطي النقدي كاملاً يغطي الوديعة بأكملها، وفي هذه الحالة يظهر البنك بصفة الوسيط.<sup>4</sup>

2-3-2- حالة الاحتياطي النقدي الجزئي: انطلاقاً من فكرة أن المودعين لن يأتوا وبنفس الوقت لسحب ودائعهم، وأن عمليات الإيداع اليومية تغطي عمليات السحب اليومية، ومتى حدثت ظروف استثنائية فإمكان البنك التجاري أن يلجأ إلى البنك المركزي طالبا قروض مباشرة أو إعادة خصم الأوراق التجارية، لهذا فالبنك لا يحتفظ إلا بجزء من هذه الودائع كاحتياطات، وقد يحتفظ باحتياطات فائضة تدعيماً لمركزه المالي.

2-4- خلق النقود من طرف الخزينة العمومية: وذلك بأسلوبين:

- من خلال الحسابات الجارية التي يمكن فتحها لدى الخزينة العامة وهو أسلوب مباشر.

<sup>1</sup> الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 45.

<sup>2</sup> صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة (1990-2000)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص 61.

<sup>3</sup> سنوسي علي، مرجع سباق، ص 73.

<sup>4</sup> بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الثانية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ص 153.



- من خلال الحسابات الجارية المفتوحة في مراكز الصكوك البريدية، لأن كل ودائع هذه المراكز تودع بدورها في حساب خاص بالخبزينة العامة وهو أسلوب غير مباشر.
- إن قدرة الخبزينة على خلق النقود ليست حرة، بل تخضع لحدود مقيدة، منها كتحديد سقف القروض التي تتلقاها من البنك المركزي، فلكي تحصل هي على نقد البنك المركزي تستطيع اللجوء إلى وسيلتين وهي الاقتراض من الأعوان الاقتصاديين، أو الاقتراض من البنك المركزي عن طريق تسبيقاته لها أو شراء سنداتها
- 2-5- خلق النقود من طرف البنك المركزي<sup>1</sup>: إن عملية خلق النقود بواسطة البنك المركزي تشبه عملية خلق النقود عن طريق البنوك التجارية التي ذكرناها، وتنتج عن إصدار نقود مقابل القروض أو الأصول غير النقدية، ويسدد قيمتها عن طريق إصدار دين على نفسه وهي النقود، ويتحصل البنك المركزي على هذه الموجودات غالباً من المؤسسات المصرفية الأخرى والخبزينة العامة، ويقوم البنك المركزي بإصدار صنفين من العملة:
- ✓ العملة الحرة: وهي العملة التي يصدرها البنك المركزي بصفة نهائية لقاء حصوله على موجودات مالية أو موجودات بعملات أجنبية.
- ✓ عملة ائتمان: يصدرها البنك المركزي (النقود الورقية) في شكل قروض إلى البنوك التجارية أو الخبزينة.

### المطلب الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

يبرز النمو الاقتصادي كأحد المواضيع الاقتصادية، خاصة مع انتقال التحليل الاقتصادي من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي، أين زاد الاهتمام بدراسة مختلف العلاقات والتفاعلات على مستوى التغيرات الاقتصادية الكلية، باعتبار أن ذلك هو السبيل الأمثل لفهم الأوضاع الاقتصادية وتحسين الأداء الاقتصادي.

أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي:

1- تعريف النمو الاقتصادي: هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي، والتي نأخذ منها ما يلي:

- يرى ريمون بار أن النمو الاقتصادي عبارة عن الزيادة الحاصلة في الثروات المتاحة والسكان، أما فرنسوا بيرو فيرى النمو بأنه عبارة عن الزيادة الحاصلة خلال فترة أو عدة فترات طويلة من الزمن لمؤشر إيجابي ما في بلد ما<sup>2</sup>؛
- يعتبر P.A.Samuelson الناتج الوطني الحقيقي الصافي هو المؤشر الرئيسي للنمو الاقتصادي، وذلك لكون معطياته متوفرة والحصول عليه يتم بسهولة حسب رأيه، وبالتالي يعرف النمو الاقتصادي على أنه "الزيادة النسبية في الناتج الوطني الصافي؛
- يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، ونقصد بمعدل الدخل الفردي الدخل الكلي مقسوماً على عدد السكان<sup>3</sup>؛
- يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي<sup>4</sup>؛

من خلال التعاريف السابقة يمكن ملاحظة عدة شروط في تعريف النمو الاقتصادي هي كالآتي:

<sup>1</sup> صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 70-71.

<sup>2</sup> أسماعيل محمد قانة، اقتصاد التنمية نظريات نماذج استراتيجيات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 11.

<sup>3</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003، ص 11.

<sup>4</sup> محمد عبد العزيز عجيبة وآخرون، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 73.

- أن تكون الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل، وليس في الدخل الإجمالي فقط. ويتطلب حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أن يكون معدل الزيادة في الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في عدد السكان.
- أن تكون الزيادة حقيقية وليست اسمية، لذلك فإن تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يتطلب أن يكون معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار " التضخم ".
- تحقيق زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، والزيادة المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي تتطلب أن تكون هذه الزيادة ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي، أي أنها لا تحدث بسبب ظروف طارئة، قد تكون بسبب حصول الدولة على إعانة من الخارج لفترة معينة، أو بسبب ارتفاع مفاجئ في أسعار السلع التي تقوم بتصديرها للخارج بسبب ظروف طارئة لا تلبث أن تزول، ومن ناحية أخرى فهذه الزيادة لا بد وأن تكون مستقرة بمعنى أن لا تتعرض للتقلب الشديد في معدلها من فترة زمنية لأخرى. وتحقق هذا الشرط يمكننا من تحقيق نمو اقتصادي ذاتي و مستديم، لا يخضع بتغيرات ظرفية في بعض المتغيرات الاقتصادية، وهو المطلوب تحقيقه في كل الاقتصاديات سواء النامية أو المتقدمة.
- وعليه من خلال الشروط السابقة يمكن استنتاج تعريف شامل للنمو الاقتصادي " حدوث زيادة مستمرة على المدى البعيد في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ".

2- قياس النمو الاقتصادي: يقاس النمو الاقتصادي بمعدل سنوي يسمى معدل النمو الاقتصادي حيث:

وهذا المعدل يمكن أن يكون حقيقي أو اسمي، وذلك حسب قيمة الناتج المحلي الإجمالي المستعمل. ويمكن كتابة علاقة معدل النمو الاقتصادي الاسمي بمعدل النمو الاقتصادي الحقيقي كما يلي:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي الحقيقي} = \text{معدل النمو الاقتصادي الاسمي} - \text{معدل التضخم}$$

إذا كنا نهتم بالنمو الاقتصادي بسبب أهميته لرفاهنا المادي، فليس مقياس هذا الرفاه هو الزيادة الحاصلة في الطاقة الإنتاجية أو الإنتاج بحد ذاته، بل زيادة الإنتاج لكل فرد من السكان. فالمهم من وجهة نظر الرفاه هو توافر السلع والخدمات لكل شخص، وليس من المعقول أن نتحدث عن تحسن في الرفاه المادي عبر الزمن لشعب من الشعوب إلا عندما يحصل كل شخص على كمية متزايدة من السلع والخدمات. وعليه فإن مقياس النمو الاقتصادي الذي يحمل معنى أكثر من غيره من المقاييس هو مستوى الدخل الحقيقي للفرد.

ويتطلب تحليل النمو الاقتصادي بالنسبة إلى الفرد أن لا نراعي فقط التغيرات التي تطرأ على القدرة الإنتاجية للدولة، وكيفية استعمال هذه القدرة، بل أن نراعي أيضا التغيرات التي تطرأ على سكان هذه الدولة. فإذا تزايد السكان بمعدل يزيد عن معدل نمو الإنتاج، لا يمكن من حصول تحسن في متوسط مستوى الرفاه المادي بالنسبة للفرد.

وبالتالي يمكن إيجاد معدل النمو الاقتصادي الفردي كما يلي:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي الفردي الحقيقي} = \text{معدل النمو الاقتصادي الحقيقي الإجمالي} - \text{معدل نمو السكان}$$



ثانيا: مقياس النمو الاقتصادي:

يمكن قياس مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع وفق ثلاث تيارات، لعل أهمها وأكثرها استخداما التيار الأول، والذي يقيس مجموع النتائج والسلع والخدمات النهائية التي أنتجتها الوحدات الاقتصادية المختلفة، والذي يعرف بالنتاج الوطني الخام والنتاج الداخلي الخام.

1- الناتج الوطني الخام: يعرف الناتج الوطني الخام لدولة ما بأنه مجموع الناتج الجاري من السلع والخدمات النهائية مقومة بأسعار السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة. ويمكن حساب الناتج الوطني الخام بإحدى الطريقتين: الأولى هي طريقة المنتجات النهائية، والثانية هي طريقة القيمة المضافة. تأخذ الطريقة الأولى في حسابها السلع والخدمات النهائية فقط ويتم استبعاد السلع والخدمات الوسيطة، أما الطريقة الثانية فتأخذ في حسابها الزيادة التي يضيفها كل قطاع خلال العملية الإنتاجية على قيمة المدخلات التي يستلمها من القطاعات الأخرى، ثم تجمع هذه الزيادات لكل قطاعات الاقتصاد الوطني. ومعنى ذلك أن القيمة المضافة عبارة عن الفرق بين إجمالي الإنتاج وتكلفة المنتجات النهائية خلال كل مرحلة من مراحل الإنتاج.

2- الناتج الداخلي الخام: يعتبر قياس وتتبع تغيرات الناتج الداخلي الخام المؤشر الرئيسي لقياس النشاط الاقتصادي في أي بلد، فعندما نقول أن، معدل نمو الاقتصاد في بلد ما بلغ نسبة مئوية معينة فإننا نقيس التطور الحقيقي السنوي للناتج الداخلي الخام في هذا البلد<sup>1</sup>. ويمثل الناتج الداخلي الخام المحصلة النهائية للعملية الإنتاجية للوحدات الإنتاجية المنشأة داخل الوطن، فمع نهاية الحرب العالمية الثانية شملت قائمة المنتجات التي يتم احتسابها ضمن الناتج الداخلي الخام السلع المادية وبصورة أقل الخدمات التي يمكن تسويقها فقط ولم يتم إدراج الخدمات غير المسوقة (الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية) في احتساب الناتج الداخلي الخام إلا في سنة 1976.

ويمكن حسابه وفقا لواحده من الطرق الثلاثة:

- مجموع الاستخدامات النهائية من السلع والخدمات من طرف الأعوان الاقتصاديين المقيمين بالدولة.

$$\text{الإنتاج الداخلي الخام} = \text{السلع والخدمات المستهلكة} + \text{الصادرات} - \text{الواردات}$$

- مجموع الأجور التي يتقاضاها الموظفون والعمال، الفوائض من عمليات التصدير والضرائب ذات العلاقة بالتصدير والاستيراد.

- مجموع القيم المضافة الصافية لمختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، وتسمح هذه الطريقة بتفادي الحساب المزدوج للسلع التي يمكن اعتبارها سلع للاستهلاك النهائي والاستهلاك الوسيط في نفس الوقت لأنها تعتبر بأن إنتاج السلع والخدمات الموجهة للاستهلاك النهائي تستوجب استخدام السلع الوسيطة، وبالتالي فإن الفرق بين ثمن البيع وقيمة السلع الوسيطة المستخدمة في الإنتاج يعبر عن القيمة المضافة، ومن هنا نجد أن الناتج الداخلي الخام يعبر عن مجموع القيم المضافة لجميع الأنشطة الاقتصادية.

<sup>1</sup> سهيلة عربوة، مؤشرات قياس النمو المستدام والتنمية الاقتصادية المستدامة (دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري) مذكرة لنيل شهادة ماجستير، ادارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010-2011، ص 64-65.

ثالثاً: عناصر النمو الاقتصادي:

لكي يتحقق النمو الاقتصادي لابد وأن تتوفر ثلاثة مكونات أساسية، وهي<sup>1</sup>:

- تراكم رأس المال "Capital Accumulation" مشتملا على كل من الاستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات المادية والموارد البشرية؛

- النمو السكاني "Growth Population" وبالتالي النمو الفعلي في قوى العمل؛

- التقدم التكنولوجي "Technological Progress".

1- تراكم رأس المال: ينتج التراكم الرأسمالي بتخصيص جزء من الدخل كادخار يتم استثماره حتى يزيد نمو الدخل والنتائج المستقبلية، ويؤكد جميع الاقتصاديين على الأهمية الكبيرة لهذا العنصر في تحقيق النمو ومن ثمة التنمية، حيث يتم تحقيق التراكم الرأسمالي من خلال عملية الاستثمار، والتي تستلزم توفر المدخرات الحقيقية لتنفيذها، بدلا من توجيهها إلى مجالات الاستهلاك. وتكمن أهمية التراكم الرأسمالي في تعزيز طاقة البلد على إنتاج السلع، وتمكينه من تحقيق معدلات نمو عالية وتوزيع السلع الرأسمالية على عدة أنواع، منها ما هو على شكل مصانع ومكائن، والتي لا تعطي منافع مباشرة ولكنها تقوم بإنتاج السلع الاستهلاكية والخدمات التي تقوم بإنتاج السلع الأخرى، والتي تزيد من رصيد رأس المال المادي للدولة.

ويمكن التمييز بين نوعين من رأس المال:

- رأس المال المالي: والذي يمثل الأموال السائلة التي توجه لشراء الأسهم والسندات، أو تقرر إلى البنوك للاستخدام في الأعمال؛

- رأس المال الحقيقي أو المادي: الذي يتكون من المصانع والمكائن والمعدات... إلخ. وينقسم بدوره إلى ثلاث أنواع (رأس المال الثابت، رأس المال المتداول ورأس المال الفوقي الاجتماعي)

كخلاصة فإن تراكم رأس المال يمكن من إضافة موارد جديدة أو الارتقاء بوضعية الموارد الموجودة فعلا، ولكن السمة الأساسية التي ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار هي وجود حالة التناوب بين الاستهلاك الحالي والاستهلاك المستقبلي، فالتضحية بجزء من الاستهلاك في الفترة الحالية لزيادة حجم الادخار والاستثمار تؤدي إلى زيادة الاستهلاك المستقبلي.

2- النمو السكاني ونمو القوى العاملة: يعتبر العمل عاملا مؤثرا بشكل كبير في العملية الإنتاجية كأحد مدخلاتها من خلال مفهوم الإنتاجية الحدية لعنصر العمل، والتي تعبر عن حجم الناتج الإضافي المتحقق لزيادة عنصر العمل بوحدة واحدة. وبالتالي فإنه من العوامل التقليدية في حث النمو الاقتصادي نجد النمو السكاني، وبالتالي الزيادة النهائية في قوة العمل، باعتبار السكان العنصر الأساسي لعنصر العمل، حيث أن زيادة قوى العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين، كما أن زيادة عدد السكان تعني الزيادة في القوى الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية، إلا أن الاختلاف يكون على الأثر الموجب أو السالب للنمو السكاني المتزايد على النمو الاقتصادي في دولة تعاني من فائض في عنصر العمل، وبالتالي فتأثير النمو السكاني يتوقف على الطاقة الاستيعابية للنظام الاقتصادي في توظيف العمالة الإضافية، والتي تقوم على معدل ونوع التراكم الرأسمالي، ومدى توافر العوامل المرتبطة مثل مهارات الإدارة والتنظيم. فتوفر مختلف برامج التدريب والتعليم وغيرها من أشكال الاستثمار في الموارد البشرية، والاستثمارات المباشرة في المباني والمعدات تجعل من النمو السكاني المتزايد

<sup>1</sup> ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود. التنمية الاقتصادية. دار المريخ للنشر. الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 168.

مصدرًا لقوة العمل، والتي يكون لها تأثير كبير على العملية الإنتاجية من جهة، كما أنه يؤدي ذلك إلى الاختلاف الكبير في إنتاجية القوى العاملة من جهة أخرى.

3- التقدم التكنولوجي: إذ لم يعد خافيا على أحد في زماننا الحاضر ما تساهم به الابتكارات الحديثة في أساليب الإنتاج في من زيادة الإمكانيات الإنتاجية، أو في تقرير مستوى الإنتاج المتاح، إذ يؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج باستخدام نفس الكمية من الموارد، فهو يعني إدخال أساليب تقنية جديدة أو وسائل إنتاج حديثة يمكن من خلالها زيادة الإنتاج بالنسبة لكل وحدة من المدخلات أو تجديد المنتجات أو إدخال طرق جديدة لمزج المواد الأولية، وهي المهام التي يقومها المنظم حسب التعبير الشومبتري، ويحدث التطور التكنولوجي من خلال التكوين الرأسمالي والاستثمار في مجالات البحث و التطوير.

فالابتكارات العلمية الحديثة، والاستثمار في تطوير التعليم والتدريب، والاستثمار في رفع الكفاءة الإنتاجية لرأس المال البشري، تسمح بالنمو المتواصل للطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وفي زيادة نصيب الفرد من الإنتاج الكلي، حتى ولو بقي حجم التكوين الرأسمالي أو التعداد السكاني ثابتا، ويؤكد علماء تاريخ الفكر الاقتصادي أن التقدم التكنولوجي السريع في الدول الغربية كان المصدر الرئيسي للتقدم الاقتصادي، ومع أن التقدم التكنولوجي قد لعب دورا هاما في تحسين التقدم المادي، إلا أنه ليس كافيا لاستمرار النمو الاقتصادي، إذ لكان كذلك لتمكنت كل الدول من تحقيق نمو سريع، لأن التكنولوجيا مال عام في متناول الدول<sup>1</sup>.

#### رابعا: نظريات النمو الاقتصادي:

ثمة الكثير من المدارس الفكرية التي تعرضت للنمو الاقتصادي وحاولت تقديم إطار نظري شامل تستطيع كافة الدول إتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي، والخروج من دائرة التخلف والركود الذي ميز الكثير منها، حيث كل نقائص نظرية كانت نقطة انطلاق لنظرية أخرى.

1- التحليل الكلاسيكي: بالرغم من اختلاف وجهات النظر المتعلقة بتحليل التقدم الاقتصادي، وتباين طرق التحليل تبعا للمدة الزمنية التي ظهرت فيها والأوضاع التي ميزتها، إلا أن آرائهم تقاربت فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وطريقة تحقيقه، حيث أن نظرية التوزيع استحوذت على الجزء الأكبر من تحليلاتهم وعلاقتها بالنمو، مما جعلهم يبحثون عن أسباب النمو طويلة الأجل في الدخل الوطني، معتمدين على التحليل الاقتصادي الجزئي وقد تركزت نظريتهم في الأفكار التالية<sup>2</sup>:

- الإنتاج دالة لعدد من العوامل وهي الأرض، رأس المال والتقدم التكنولوجي، وكل تغير في الإنتاج يحدث بتغير أحد العوامل أو كلها، وأن الأراضي الزراعية العنصر الوحيد الثابت في النموذج الذي يحكمه قانون تناقص الغلة المرهون بثبات الفن الإنتاجي ورأس المال المستخدم؛
- إن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في الفن الإنتاجي والأرباح التي تعتبر مصدر عملية تكوين رأس المال الذي يؤدي إلى التقدم التكنولوجي، كما أن التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان؛

<sup>1</sup> معي الدين حمدان، "حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009، ص ص 11-12.

<sup>2</sup> كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية (دراسة تحليلية قياسية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص ص 34-35.

- إن العلاقة السببية بين التراكم الرأسمالي وحجم السكان تؤدي إلى تناقص الغلة في الزراعة (ارتفاع تكلفة المنتجات الزراعية) وارتفاع حصة الأجور في الدخل الكلي، مما يعوق ارتفاع حصة الأرباح فيؤدي ذلك إلى تباطؤ تكوين رأس المال، مما يدفع بالرأسماليين بتجميد الأجور؛
- ثبات الفن الإنتاجي والمعرفة الفنية عبر الزمن، مما يجعله متغيراً لا يؤثر في عملية النمو، وهو بخلاف النظريات المعاصرة التي جعلته عاملاً مؤثراً؛
- الحاجة إلى العوامل الإنتاجية والمؤسسية المواتية للنمو، وهي تشمل تنظيم اجتماعي إداري وحكومة مستقرة، ومؤسسات تمويلية منظمة، ونظام شرعي قانوني، وأوضاع اجتماعية مناسبة، وضرورة توسيع حجم السوق مع تدخل الدولة في نشاطاته.

**1-1- نظرية "Adam Smith":** حسب "سميث" يعتبر العمل وتقسيمه سبباً في ارتفاع الإنتاجية الذي هو مصدر إنتاجية الأمم، وهذا لما يخلفه التقسيم من مزايا، فهو يولد وفرة خارجية وتحسناً في مستوى التكنولوجيا الناتجة عن زيادة الابتكارات، التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ووقت العمل اللازم لإتمام العملية الإنتاجية، وكل هذا يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية وما يترتب عليها من زيادة للأرباح وادخارها ثم إعادة استثمارها، ليعتبر رأس المال الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، عن طريق رفع مستوى الإنتاج فيرتفع معه مستوى الطلب الذي يقود إلى رفع مستوى المعيشة، وتوسع الأسواق واستخدام المعدات والآلات، التي ينتشر استغلالها بكثرة في النشاطات الصناعية، لتمييزها بارتفاع العوائد وتزايدها، على خلاف الزراعة والمناجم ذات العوائد الثابتة أو المنخفضة<sup>1</sup>.

**1-2- نظرية "David Ricardo":** اعتبر "ريكاردو" الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لمساهمتها في توفير الغذاء للسكان، وهي تتميز بتناقص الغلة، مما يعني تناقص العوائد الذي يعتبر سبباً لحالة الركود والثبات. كما يعتبر توزيع الدخل بين الطبقات الثلاثة للمجتمع العامل الحاسم والمحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، حيث للرأسماليين دور مركزي في عملية النمو بتوفيرهم لرأس المال ومستلزمات العمل ودفعهم لأجور العمال، وهم باندفاعهم لتحقيق أقصى الأرباح فهم يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه، وهو ما يضمن تحقيق النمو. أما العمال فيعتمد عملهم على مستوى الأجور، حيث يزيد عدد السكان بارتفاع الأجور، فيؤدي إلى زيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى حد الكفاف. وأما ملاك الأراضي فتتمو مداخيلهم كلما حدثت ندرة للأراضي الخصبة التي يطلب مقابلها ثمناً أكبر مما لو متوفرة بكثرة.

بالنسبة لـ "David Ricardo" و "Adam Smith" يتولد عرض العمل داخل نظام اقتصادي اجتماعي (ينمو داخلياً)، والذي يحكمه هو معدل تراكم رأس المال، الذي يتسارع كلما كانت الأجور الحقيقية عالية، أو بمعنى أدق تعتبر قوة العمل سلعة تنمو بتراكمات رأس المال<sup>2</sup>.

**1-3- نظرية "Robert Malthus":** ركز "Malthus" على أهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة للتنمية، حيث يجب أن ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانية الإنتاج للحفاظ على مستوى الأرباح، وأن ادخار مالك الأراضي يحدد الاستثمار المخطط له من طرف الرأسمالين، وأن أي اختلال بينهما يقلل الطلب على السلع، فينخفض العرض، ويتراجع الربح الذي يتراجع معه النمو. وأما نظريته في السكان فتتلخص في أن نموه يكون بمتتالية هندسية، على

<sup>1</sup> مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، داروائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص ص 56-57.

<sup>2</sup> محمد صالح تري القرشي، علم الاقتصاد والتنمية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص ص 79-81.

عكس الغذاء الذي ينمو بمتتالية عددية، بسبب أهمية ودور التقدم التكنولوجي في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث المجاعات لتناقص عوائد الزراعة، فينخفض دخل الفرد إلى حد الكفاف، وبالتالي فإن أي زيادة في الموارد تؤدي إلى زيادة عدد السكان ولا تساهم في تراكم رأس المال مما يعيق النمو الاقتصادي.

4-1- نظرية "Karl Marx": اختلف الاقتصاديون الكلاسيك حول أسباب انخفاض معدل الربح على رأس المال مع نمو الاقتصاد، فبينما اعتقد "Smith" أن السبب يرجع إلى التنافس بين الرأسمالين، اعتقد "Ricardo" أن السبب هو تناقص العوائد على الأرض وارتفاع حصتي الأجور والربح، وبالنسبة لـ "Marx" فإن الأزمات الدورية التي ترافق حالة فائض الإنتاج والاضطراب الاجتماعي هي التي تجعل النمو لا يستمر للأبد.

حسب "Marx" تحدد الأجور بالحد الأدنى لمستوى الكفاف، ومع زيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت ترتفع وتنخفض معها معدل الربح بموجب قانون فائض القيمة، كما أن فائض العمل يدفع الأجور للانخفاض، وأن أي تراكم رأسمالي يقود الجيش الاحتياطي للعمل إلى الاختفاء، مما يدفع الأجور إلى الأعلى والأرباح إلى الأسفل، وكل محاولة من قبل الرأسمالين لعكس العملية يجب أن تحل رأس المال محل العمل، مما يؤدي إلى انتشار البطالة، ويعجز العمل عن استهلاك كل المنتجات، فيعجز الرأسماليون عن تصريفها، فتنشأ الاضطرابات الاجتماعية وتتحوّل معها السلطة ووسائل الإنتاج إلى العمل، فتتهار الرأسمالية. إن تحليلات "Marx" بخصوص أداء الرأسمالية كانت محاولة جيدة لفهم الميكانيزمات التي تعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن تنبؤاته بخصوص انهيار ذلك النظام لم تكن صحيحة، حيث زيادة الأجور النقدية لا تؤدي حتماً إلى زيادة الأجور الحقيقية، بل يمكن أن يعوض الرأسماليون ارتفاعها برفع إنتاجية العامل، مما يمكن تحقيقها مع استخدام التقدم التكنولوجي الذي أهمله "Marx".<sup>1</sup>

2- نظرية النيوكلاسيك: اعتمدت المدرسة الكلاسيكية على قانون "Say" لتحليل النمو الاقتصادي، فإن العديد من الاقتصاديين المكونين للمدرسة الجديدة أمثال "Javons" و "Menger" و "Walras" و "Alfred Marshall" اهتموا عوضاً عن ذلك بالمنفعة الحدية في تحديد أثمان عوامل الإنتاج، حيث تتم عملية تكوين رأس المال من خلال إحلاله محل العمل وبمعزل عن نظرية السكان، اعتماداً على الادخار، الذي يعتمد بدوره على سعر الفائدة ومستوى الدخل، في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة بعلاقة عكسية وبالإنتاجية الحدية لرأس المال، كما يلعب السكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية دوراً مشجعاً في توسع الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي والذي يتضمن ثلاث أفكار.<sup>2</sup>

- يتحدد معدل نمو الإنتاج في المدى الطويل بمعدل نمو قوة العمل وإنتاجيته والمحددة خارج النموذج، كما أن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار والاستثمار، فكل ارتفاع في هذا الأخير سيتم تعويضه إما بالمعدل الأعلى لنسبة رأس المال إلى الناتج  $\frac{K}{Y}$ ، أو بالمعدل المنخفض لإنتاجية رأس المال  $\frac{V}{K}$ ، بفرضية تناقص عوائد رأس المال؛

- معدل نمو دخل الفرد يتغير إيجابياً مع معدل الاستثمار والادخار وسلباً مع معدل نمو السكان؛

- هناك علاقة سالبة لدى بلدان العالم بين  $\frac{K}{Y}$  و  $\frac{V}{K}$  بسبب تفضيلات الادخار (دالة الاستهلاك) والتكنولوجيا (دالة الإنتاج)، بحيث أن البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من رأس المال تنمو أسرع من البلدان الغنية

<sup>1</sup> كبداني سيدي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 36-37.

<sup>2</sup> مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 68.

التي تملك كميات كبيرة منه، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تقريب معدلات دخل الفرد ومستويات المعيشة فيما بين البلدان المختلفة.

من ناحية ثانية تجمع النظرية النيوكلاسيكية أنه يمكن حدوث استمرارية النمو بدون حدوث ركود وذلك لأن النمو الاقتصادي:

- عملية متكاملة ومتراصة ومتوافقة ذات تأثير ايجابي متبادل، يؤدي فيها نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، ويؤدي نمو الناتج الوطني إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح؛
- يعتمد على القدر المتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع، فبينما يرتبط حجم القوى العاملة بالتغيرات السكانية وبحجم الموارد، فإن سعر الفائدة يلعب دور الموجه لرؤوس الأموال من خلال استقطاب مدخرات السكان وتوجيهها نحو الاستثمار مما يجعل النمو محصلة التفاعل بين التراكم الرأس مالي والنمو السكاني، في الوقت الذي يقوم فيه المنظم باستغلال التطور التكنولوجي بكيفية لا تسمح بحدوث الجمود في عملية التطوير وذلك بالتجديد والابتكار؛
- النمو الاقتصادي كالنمو العضوي لا يتحقق فجأة وإنما تدريجياً، فيحدث أولاً على المستوى الجزئي وبتأثير متبادل مع المشاريع الأخرى، الأمر الذي يتطلب التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة، وذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح البلد.

### المطلب الثالث: العلاقة بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي

أثارت العلاقة بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي جدلاً واسعاً بين مختلف المدارس الاقتصادية، وهو ما يمكن إيجازه فيما يلي:

#### أولاً: المدرسة الكلاسيكية<sup>1</sup>:

يعتقد الكلاسيكيون أن أثر التغيرات في كمية النقود تنسم بالحياد التام، أي بمعنى آخر فالأثر الوحيد الذي ينتج عن تغيير كمية النقود هو تغير المستوى العام للأسعار، ولا يتعدى تأثيرها إلى النشاط الاقتصادي وأن النقود لا يكون لها نفع إلا في حين إنفاقها، أي أن الطلب على النقود يكون فقط من أجل المعاملات، وأن النمو الاقتصادي يقاس بالقدرة على زيادة السلع. حيث تقوم النظرية الكمية للنقود على الافتراضات التالية:

- ثبات حجم المعاملات: أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية، وأن النقود ليس لها أثر في تحقيق التوازن الاقتصادي باعتبارها وسيط في المبادلة، وأن حجم المعاملات متغير خارجي، ومن ثم يعامل على أنه ثابت.
- ثبات سرعة دوران النقود: وتعرف على أنها متوسط عدد مرات التي تنتقل فيها الوحدة النقدية من يد إلى أخرى خلال فترة زمنية معينة. هي ثابتة على الأقل في المدى القصير، لأنها تحدد بعوامل بطيئة التغير ومستقلة عن كمية النقود، مثل درجة كثافة السكان وتطور العادات المصرفية ومستوى تطور وتقديم الجهاز المصرفي في الأسواق المالية والنقدية، وهذه العوامل كلها لا تتغير في الأجل القصير. رمز فيشر لسرعة تداول النقود بـ V.
- إرتباط تغير المستوى العام للأسعار بكمية النقود: في ظل افتراض مرونة الأسعار والأجور وثبات حجم الإنتاج وسرعة التداول، فإن كل تغير في كمية النقود M سوف يؤدي إلى تغير المستوى العام للأسعار P بنفس النسبة و

<sup>1</sup> الطاهر جليط، دراسة قياسية لأثر العرض النقدي على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة البديل الاقتصادي، العدد السادس، 2016، ص 97



الاتجاه، وبعبارة أخرى فإن  $\Delta P = \Delta M$  مما يفيد حيادية النقود. وعليه عبر فيشر عن هذه العلاقة بمعادلة المبادلات على النحو التالي:  $MV = PT$

M: كمية النقود ، V: سرعة دوران النقود ، P: المستوى العام للأسعار ، T: حجم المبادلات

تنطلق هذه المعادلة من أن الطلب النقدي يساوي العرض النقدي، بعبارة أخرى فإن العرض النقدي في سرعة تداوله تساوي حجم السلع والخدمات المتبادلة مضروبة في المستوى العام للأسعار، وبالتالي فهو يركز على وصفة النقود كوسيط للتبادل.

إذا كان فيشر "و الكلاسيكي" يرون أن النقود لا تطلب لذاتها وإنما بغرض الحصول على السلع والخدمات، الشيء الذي ينتج عنه سرعة تداول النقود، فإن مارشال قد رأى بأن النقود التي بحوزة المتعاملين الاقتصاديين قد لا تنفق كلية، بل يبقى جزء منها يرغب الأفراد الاحتفاظ به بشكل سائل، وهو ما يطلق عليه الطلب النقود، وهذه النسبة سيكون لها تأثير على المستوى العام للأسعار، وأن مستوى الأسعار يكون مستقر إذا تساوت الكمية المطلوبة من النقود مع الكمية المعروضة منها، وفقا للمعادلة التالية:  $M/K = PY$

M: كمية النقود ، K: مقلوب سرعة دوران النقود ، PY: الدخل القومي

وهذا يعني أن قيمة النقود أي مقلوب المستوى العام للأسعار تتناسب طرديا مع النسبة التي يحتفظ بها الأفراد على شكل نقدي، لأن ذلك يعمل على رفع قيمة النقود، أي ينخفض المستوى العام للأسعار ويميل الاقتصاد إلى الاستقرار والتوازن، والعكس صحيح. بمعنى آخر فإن التغيرات في رغبة الأفراد أو ميلهم للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة يؤدي إلى التأثير على حجم الإنتاج، ثم على حجم الدخل وأخيرا على المستوى العام للأسعار فالتأثير على الأسعار وفق هذا التحليل غير مباشر.

وعليه فإن الزيادة في كمية النقود في الفترة القصيرة، ومع ثبات نسبة التفضيل النقدي K سوف تؤدي زيادة المستوى العام P بنفس النسبة والاتجاه. وذلك نظرا لافتراض "مارشال" التشغيل الكامل في هذه الفترة الطويلة، حيث تصبح عوامل الإنتاج أكثر مرونة، ففي هذه الحالة يسمح تحليل مارشال بإمكانية تغيير حجم الإنتاج، ولهذا فإن الزيادة في كمية النقود لا تنعكس بأكملها على المستوى العام للأسعار بل تتوزع بين زيادة الإنتاج وزيادة الأسعار.

ثانيا : المدرسة الكينزية:<sup>1</sup>

لقد استطاع كينز أن يدخل فكرة جديدة تقول: إن النقود كما تطلب من أجل المبادلات والاحتياط فإنها قد تطلب لذاتها، وسمي هذا النوع من الطلب على النقود بدافع المضاربة، وبناء على ذلك فإن المستوى العام للأسعار يرتبط بعامل العرض الكلي والطلب الكلي، وقال بأن التشغيل الجزئي هو الحالة الطبيعية للاقتصاد وقال بأن كمية النقود لا تعتبر هي المحدد الأساسي للطلب، بل يتحدد الطلب بمستوى الدخل الذي يحدد قدرة الأفراد على الإنفاق. ولذلك فإن التقلبات في مستوى الأسعار تأتي نتيجة للتقلبات في مستوى الدخل الكلي ومعدلات الإنفاق الكلي، وأنه لا يشترط أن تكون زيادة كمية النقود هي سبب ارتفاع مستوى الأسعار. بل إنها تؤثر في حجم الإنتاج وخاصة أن الاقتصاد يعمل في مرحلة التشغيل الجزئي. أما في حالة التشغيل الكامل حيث تكون الطاقات الإنتاجية قد وصلت أقصى حد لتشغيلها فإن الزيادة في الطلب الكلي لا تحدث زيادة في الإنتاج أو

<sup>1</sup> الطاهر جليط، مرجع سابق ، ص 98

العرض الكلي للسلع والخدمات، ويسمى الفرق بين الطلب الكلي والنتاج الكلي فائض الطلب، والذي ينعكس على ارتفاع الأسعار، مما يخلق ضغوط تضخمية، والذي بدوره يستمر باستمرار وجود فائض الطلب.

ثالثاً: المدرسة النقدية الحديثة:

ترجع النظرية النقدية التقلبات في النشاط الاقتصادي ومن ثم عدم الاستقرار والأزمات الاقتصادية إلى التغيرات في كميات النقود، والتي لا تتناسب مع التغيرات في إنتاج السلع والخدمات، حيث يؤكد فريدمان أن معظم أوضاع الانكماش أو الركود الاقتصادي يسبقها انخفاض في معدلات نمو عرض النقد، وأن حالات التوسع الاقتصادي تسبقها تزايد في معدلات نمو عرض النقد.

ويرى فريدمان أن عرض النقود هو المحدد الرئيسي لمستويات الناتج والعمالة في المدى القصير، وذلك لأن أثر التوسع النقدي سوف ينصرف إلى زيادة الأسعار والإنتاج معاً، لأن ارتفاع الأسعار لكونها مربوطة بعقود بين مختلف الأفراد، وهذا ما يسمح للمنتجين بالاستفادة من الأرباح الإضافية التي يتيحها الارتفاع في الأسعار. أما على المدى الطويل والذي يذهب حسبه إلى عدة عقود، فإن الأثر الوحيد لتغيير كمية النقود هو زيادة الأسعار دون الإنتاج.



## المبحث الثاني: الأدبيات التجريبية للدراسة

نال موضوع أثر العرض النقدي على النمو الاقتصادي قسطا كبيرا من التحليل والقياس بين الباحثين الاقتصاديين، وفي هذا المبحث سنحاول توضيح بعض من الدراسات العلمية السابقة المحلية منها والأجنبية، والنتائج المتوصل إليها.

## المطلب الأول: الدراسات المحلية السابقة

هناك العديد من الدراسات المحلية التي تناولت موضوع أثر العرض النقدي (السياسة النقدية) على النمو الاقتصادي في الجزائر، لعل أهمها:

- دراسة موسى بونويرة وإلهام نايلي سنة 2020، والتي كانت بعنوان:

أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1974-2018

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي وذلك بالتطبيق على الدولة الجزائرية خلال الفترة 1974-2018 في المدى القصير والطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية. حيث تم التوصل في الأخير إلى وجود علاقة طردية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي وكل من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والتضخم، بينما معدل إعادة الخصم والعرض النقدي بمفهومه الواسع فعلاقتهما عكسية مع النمو الاقتصادي في المدى الطويل، أما في المدى القصير فوجدنا أن هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي وكل من التضخم والائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وعلاقة طردية بين النمو وكل من المعروض النقدي بمفهومه الواسع ومعدل إعادة الخصم.

- دراسة بن ياني مراد وقارة إبراهيم سنة 2021، والتي كانت بعنوان:

تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2017

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، حيث تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية. الذي يعتبر أكثر ملاءمة للتقدير في دراسات العينة الصغيرة. تمتد فترة الدراسة من عام 1980 إلى 2017 وقد أكدت النتائج التجريبية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات السياسة النقدية والنمو الاقتصادي. نتائج تقدير النموذج أشارت إلى التأثير الإيجابي لنمو العرض النقدي بالمفهوم الواسع M2 على النمو الاقتصادي لكن بمضاعف صغير.

- دراسة بالعرق عز الدين وسعودي عبد الصمد سنة 2021، والتي كانت بعنوان:

أثر أدوات السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1990-2019

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى فعالية أدوات السياسة النقدية ودورها في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL)، وكانت أهم نتائج هذه الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من العرض النقدي وسعر إعادة الخصم مع معدل النمو الاقتصادي، كما بينت النتائج الأثر السلبي للعرض النقدي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، والأثر الإيجابي لكل من العرض النقدي وسعر إعادة الخصم على النمو الاقتصادي في الأجل القصير.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية السابقة

من أهم هذه الدراسات وأحدثها نجد:

- دراسة Biswajit Maitra سنة 2015، والتي كانت بعنوان:

Monetary Policy, Income Growth and Price Stability in Malaysia

والتي كانت تهدف إلى البحث في فعالية العرض النقدي في تحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق استقرار في المستوى العام في ماليزيا، استخدمت بيانات سنوية خلال الفترة 1971-2012، واعتمادا على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين العرض النقدي والنتائج المحلي الإجمالي والمستوى العام للأسعار، وأن الزيادة في العرض النقدي بمفهومه الضيق تسبب زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل.

- دراسة *Siyasanga and Khobai, Hlalefang Dingela* سنة 2017، والتي كانت بعنوان:

Dynamic Impact of Money Supply on Economic Growth in South Africa. An ARDL Approach

هدفت إلى دراسة التأثير الديناميكي للعرض النقود بمفهومه الواسع على النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الفردي) في جنوب أفريقيا، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية من 1980 إلى 2016. استخدمت هذه الدراسة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) و *BOUND TEST*، شمل نموذج الدراسة أربع متغيرات اقتصادية (الناتج المحلي الفردي، عرض النقود، معدل التضخم ومعدل الفائدة). توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين عرض النقود والنمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل.

- دراسة *T. And MAITRA, B Hossain* سنة 2020، والتي كانت بعنوان:

Monetary Policy, Trade Openness And Economic Growth In India Under Monetary-Targeting And Multiple-Indicator Approach Regimes

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في دور السياسة النقدية والانفتاح التجاري في تحقيق النمو الاقتصادي في الهند خلال الفترة 1985-2016، واعتمدت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، وقد خلصت إلى عدة نتائج، أهمها وجود تأثير إيجابي كبير لعرض النقود بمعناه الواسع، سواء في الأجل القصير أو الطويل على النمو الاقتصادي، إلى جانب تأثير سلبي طويل الأجل لسعر الفائدة الحقيقي وتأثير إيجابي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي على النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

بعد استعراض مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع دراستنا، والتي عددها 06

دراسات سابقة، والتي توصلنا من خلالها إلى استنتاج النقاط التالية:

ما يجمع الدراسة الحالية بالدراسات السابقة:

- تشير في معظمها إلى تأثير العرض النقدي في تحقيق النمو الاقتصادي.

- الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من جهة، والمنهج الاستقرائي لتكميم الأثر من جهة أخرى.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

- تختلف الدراسات السابقة عن الدراسة الحالية في الإطارين الزماني والمكاني.

- تختلف الدراسات السابقة عن الدراسة الحالية في متغيرات الدراسة، حيث اكتفت دراستنا بمتغير

العرض النقدي كمتغير مفسر ووحيد للنمو الاقتصادي.

## خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى الإطار النظري لكل من العرض النقدي والنمو الاقتصادي ومختلف المفاهيم حول المتغيرين، حيث أشرنا إلى العروض النقدي بمكوناته ومحدداته، وكذلك إلى مفهوم النمو الاقتصادي وعناصره وكيفية قياسه، كما أبرزنا العلاقة بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي في مختلف المدارس الاقتصادية، وفي آخر الفصل تطرقنا لأهم الدراسات السابقة، سواء المحلية أو الأجنبية التي تناولت هذا الموضوع.

**الفصل الثاني:**  
**دراسة تحليلية قياسية**  
**للفترة 1990-2022**

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل السابق لمختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالعرض النقدي، وكذا أهمّ المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي، ومراجعة بعض الأبحاث والدراسات العلمية السابقة التي لها علاقة بالموضوع محل الدراسة، سنحاول في هذا الفصل التطرق للجانب التطبيقي والذي يمثل صلب الدراسة، وذلك بالتطرق إلى دراسة حالة الجزائر من خلال دراسة أثر العرض النقدي على النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2022.

## المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

تلعب الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية دورا مهما في أهمية المعلومات ومصداقيتها من حيث جمعها ودراستها وتحليلها، مما يعطي للبحث قيمة علمية، ومن خلالها يتسنى للباحث إثبات أو نفي فرضياته، كذلك استنتاج نتائج في نهاية البحث.

## المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة

قصد معالجة إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها يجب الإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بكل من مجتمع وعينة الدراسة، وكذا طبيعة متغيراتها، بالإضافة إلى الأدوات والبرامج الإحصائية والقياسية المستخدمة لحساب النتائج.

## أولا: تقديم متغيرات الدراسة:

المتغيرات عبارة عن مشاهدات سنوية خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2022، أي أن حجم العينة المستعملة هو 33 مشاهدة، حيث تمثل الجزائر مجتمع الدراسة.

أما متغيرات الدراسة فهي تتمثل في كل من:

1- متغير العرض النقدي بمفهومه الواسع: ورمزنا له بالرمز M2، تم الحصول على بيانات هذا المتغير من التقارير السنوية لبنك الجزائر، المتاحة على الموقع الخاص بهذا البنك (WWW.BANK-OF-ALGERIA.DZ). ومنشورات الديوان الوطني للإحصائيات (WWW.ONS.DZ)

2- متغير الناتج المحلي الإجمالي: والمعبر عن النمو الاقتصادي، رمزنا لها بالرمز GDP، تم الحصول على بيانات هذه المتغيرات من التقارير السنوية لبنك الجزائر، المتاحة على الموقع الخاص بهذا البنك (WWW.BANK-OF-ALGERIA.DZ)، ومنشورات الديوان الوطني للإحصائيات (WWW.ONS.DZ)

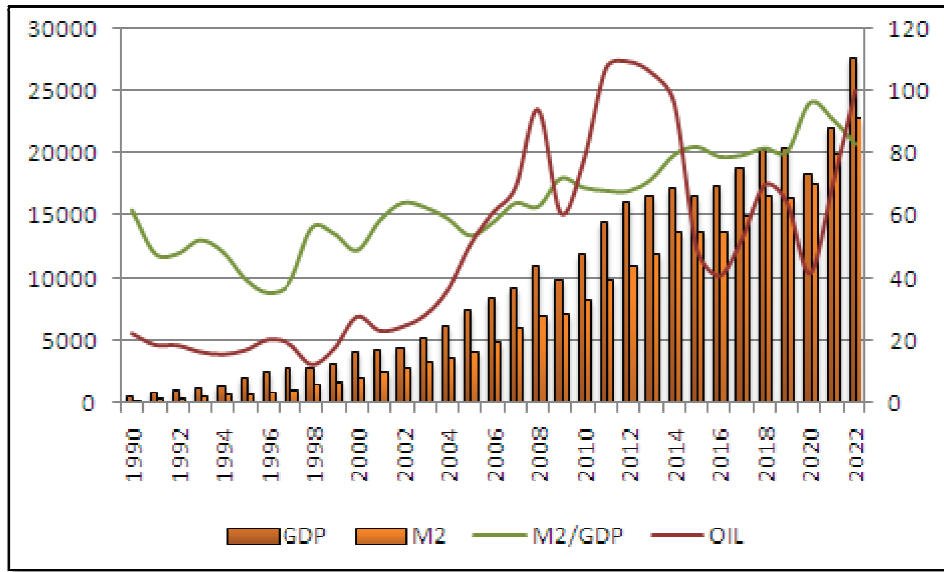
## ثانيا: تحليل معطيات الدراسة:

من الشكل الموالي نجد أن حجم الناتج المحلي الإجمالي قد انتقل 473 مليار دج سنة 1990 إلى 27000 مليار دج سنة 2022. فقد شهدت الجزائر فترة التسعينات من القرن الماضي أزمة اقتصادية خانقة، حيث بدأت تظهر نتائج الأزمة البترولية لسنة 1986، وهذا من خلال ارتفاع المديونية الخارجية وخدماتها، تراجع حصيلة الصادرات أمام النمو المتسارع للواردات، ارتفاع معدلات التضخم ومعدلات البطالة. من جانبه النمو الاقتصادي سجل معدلات نمو ضعيفة في بداية هذه الفترة. خلال الفترة 1995-1999 شهدت معدلات النمو تحسنا خلال هذه الفترة، حيث بلغت أقصى قيمة لها سنة 1998 بـ 5.1% تزامنا وتطبيق الجزائر لبرنامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي، في حين سجلت أدنى مستوى لها سنة 1997 بـ 1.1%. حيث أن قطاع الفلاحة شهد خلال سنتي 1995 و1996 معدلات نمو مرتفعة كان لها الأثر في المساهمة برفع القيمة المضافة مما يؤدي لزيادة معدل النمو العام، وسجل قطاع البناء والأشغال العمومية معدلات نمو متواضعة بسبب تراجع حجم الاستثمار العام والخاص، في حين عرف معدل نمو قطاع الصناعة تدهورا كبيرا نتيجة تراجع الدولة عن الاستثمار في الصناعات الثقيلة باستثناء سنة 1998 سجل القطاع أقصى معدل نموله بـ 8.4%. أما قطاع الخدمات هو كذلك حقق معدلات نمو جيدة حيث بلغ معدل نمو القطاع سنة 1998 حوالي 7.9%.

مع دخول برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) حيز التنفيذ، سجلت الجزائر معدلات نمو اقتصادي مقبولة، ويعود الفضل في هذا النمو إلى قطاعي المحروقات والفلاحة، حيث سجل قطاع المحروقات

نموا بمعدل 8.5%، بينما سجل قطاع الفلاحة نموا بمعدل 19.5%، علما أنه خلال هذه البرنامج واصلت أسعار البترول ارتفاعها إلى مستوى 36.05 دولار للبرميل. خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو والممتد من 2005 إلى 2009، ارتبط معدل النمو الاقتصادي بنمو قطاع المحروقات، ورغم تسجيل معدلات نمو مقبولة، إلا أنه ونتيجة لانخفاض الطلب على النفط والغاز مع بداية الأزمة العالمية أواخر سنة 2008 من جهة، وانخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق بمنظمة OPEC من جهة أخرى، زاد تراجع القيمة المضافة لقطاع المحروقات إلى 8.0%، مما ترك أثارا سلبية على معدل النمو الاقتصادي، والذي تراجع إلى 1.6%، رغم استقرار معدلات نمو قطاعات الفلاحة، الصناعة والبناء والأشغال العمومية عند: 21.1%، 8.5% و 8.5% على التوالي، وذلك راجع للأثر الإيجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، خاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية. خلال سنوات البرنامج الخماسي تبين نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات البرنامج الخماسي تبين نمو الناتج المحلي الإجمالي بين الارتفاع والانخفاض، ويعود هذا التذبذب في النمو إلى التراجع في نمو قطاع المحروقات من جهة، وتحسن إنتاج قطاعات أخرى من جهة أخرى، خاصة بعد سنة 2014، على إثر انهيار أسعار البترول إلى ما دون 41 دولار للبرميل سنة 2016. بعدها عرف الناتج المحلي الإجمالي زيادات متتالية بلغ بموجها 27000 مليار دج سنة 2022.

الشكل رقم (01): الناتج، العرض النقدي، أسعار البترول والسيولة خلال الفترة 1990-2022.



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على تقارير بنك الجزائر ومنشورات الديوان الوطني للإحصائيات

من جانبه سجل العرض النقدي خلال فترة الدراسة نموا كبيرا، حيث انتقل من 343 مليار دج سنة 1990 إلى 24000 مليار دج سنة 2022. إلا أن الشيء الملاحظ أن العرض النقدي قد سجل نموا بوتيرة متباطئة خلال الفترة 1990-1997، حيث تعتبر هذه الفترة فترة فاصلة في تاريخ السياسة النقدية بالجزائر، بسبب إصدار قانون النقد والقرض (90-10) في بداية هذه المرحلة من جهة والاتفاق مع صندوق النقد الدولي من جهة أخرى، وما نجم عنهما من تأثير واضح المعالم على مؤشرات السياسة النقدية، فبداية من سنة 1994 وفي إطار اتفاق الاستعداد الائتماني الذي أبرمته الجزائر مع صندوق النقد الدولي والذي ينص على تقليص الإصدار النقدي لتحقيق معدل تضخم منخفض، عملت الجزائر على تخفيض عجز الميزانية من خلال تجميد أجور العمال، تخفيض العملة وتقليص النفقات، فتحقق تحسن في عجز رصيد الميزانية، بالمقابل تم تسجيل تباطؤ في التوسع النقدي، حيث

انتقلت نسبة السيولة في الاقتصاد من 62.40% سنة 1993 إلى 56.79% سنة 1994، لتستمر هذه النسبة في التراجع مقابل تحسن رصيد الميزانية، لتستقر عند 48.19% سنة 1997. في فترة تنفيذ برنامج دعم الانعش (2001-2004) عاودت نسبة السيولة في الاقتصاد اتجاهاها التصاعدي، حيث بلغت في المتوسط حوالي 61.14%، وهو ما يبرز حجم الإصدار النقدي الذي تم اعتماده في هذا البرنامج، ويعود ذلك إلى زيادة مقابلات الكتلة النقدية من العملة الأجنبية، حيث بلغت احتياطات الصرف في المتوسط ما مقداره 29.26 مليار دولار سنويا خلال الفترة 2001-2004. ومع دخول البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وفي سنتي 2005 تراجعت نسبة السيولة في الاقتصاد إلى 53.82%. لتعرف بعدها هذه النسبة استقرارا بموجب الإصدار النقدي الكبير الذي تم اعتماده لمقابلة حجم النفقات العامة التي تم تنفيذها بموجب هذا البرنامج. بداية من سنة 2010 وحتى 2022 عرفت نسبة السيولة في الاقتصاد مستويات قياسية، حيث بلغت سنة 2022 حوالي 96.06%، وهو ما يدل على حجم الإصدار النقدي الكبير الذي تم خلال هذه الفترة، ويعود ذلك لعدة أسباب، لعل أهمها الزيادة في صافي الأرصدة الخارجية، والتي كانت نتيجة للمستويات القياسية لأسعار البترول على معظم سنوات هذه الفترة.

#### المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

##### أولا: الأدوات المستخدمة في جمع المعطيات

لقد اعتمدنا في جمع المعطيات المتعلقة بالموضوع محل الدراسة على ما يلي:

- فيما يخص الأدبيات النظرية والتطبيقية تم الاستعانة بمختلف المصادر التي لها علاقة بموضوع الدراسة، والمتمثلة في الكتب والمذكرات، إضافة إلى المجالات العلمية والدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.
- فيما يخص متغيرات الدراسة وتحليل تطورها تم الاعتماد على مواقع الانترنت المختلفة قصد الإلمام بالجوانب التحليلية لموضوع الدراسة.

##### ثانيا: الأدوات القياسية والإحصائية المستخدمة

#### 1- استقرارية السلسلة الزمنية:

تعتبر استقرارية السلاسل الزمنية شرطا أساسيا في دراسة علاقة التكامل المتزامن، فغياب الاستقرارية يؤدي إلى مشاكل قياسية مثل مشكلة الانحدار الزائف، والتي تجعل معظم الاختبارات الإحصائية مضللة، لذا فقبل القيام بعمليات التقدير، نقوم أولا بتحليل خصائص السلاسل الزمنية الأحادية، بحيث نقوم بالتأكد من استقرار أو عدم استقرار السلاسل، وذلك من خلال تحديد درجة تكاملها<sup>1</sup>، ولأجل ذلك نستعمل عدة اختبارات أهمها اختبارات الجذور الأحادية.

<sup>1</sup>George Bresson. Alain Pirotte. Economie des séries temporelles. 1<sup>ère</sup> édition. Paris: PUF. 1995. P 419.



## 1-1- اختبارات الاستقرار:

هناك العديد من الاختبارات التي تستخدم لاختبار استقرارية السلسلة الزمنية منها: اختبار دالة الارتباط الذاتي الكلية، اختبار دالة الارتباط الذاتي الجزئية، واختبارات الجذر الأحادي لكل من "Phillips-Perron" و "Dickey-Fuller".

## أ- اختبارات "Dickey-Fuller"

قدم هذا الاختبار لأول مرة من طرف "Fuller" في عام 1976، وتم مواصلة البحث من طرف "Dickey" و "Fuller" سنة 1979، ويسمح هذا الاختبار بتوضيح استقرارية السلسلة الزمنية من عدمها، وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام سواء كانت تحديدية أو عشوائية. ويقترح كل من "Dickey-Fuller" اختبار فرضية العدم التالية:

$$\begin{cases} H_0 : |\phi| = 1 \\ H_1 : |\phi| < 1 \end{cases}$$

ولاختبار هذه الفرضية نقوم بتقدير النماذج الثلاثة التالية باستعمال طريقة المربعات الصغرى:

$$\begin{aligned} \text{i} \quad & X_t = \phi X_{t-1} + \varepsilon_t \\ \text{ii} \quad & X_t = \phi X_{t-1} + \alpha + \varepsilon_t \\ \text{iii} \quad & X_t = \phi X_{t-1} + bt + \alpha + \varepsilon_t \end{aligned}$$

حيث تشير فرضية العدم أن كثير الحدود يحتوي على جذر أحادي والمتغير  $X_t$  له مسلك عشوائي، وبالتالي  $X_t$  ليس نموذج AR(1) مستقر، بينما الفرضية البديلة فتشير إلى أنه مستقر.

في كل نموذج من النماذج السابقة فرضية العدم هي:  $\phi = 0$ ، أي وجود جذر أحادي، وبالتالي فالسلسلة الزمنية غير مستقرة، كما أن القيم الحرجة المجدولة تختلف من نموذج لآخر.

وببساطة مبدأ اختبار "Dickey-Fuller" هو تقريبا نفس مبدأ اختبار "Student"، فخطوات إجراء الاختبار تكون بتقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية، ثم قسمة معلمة  $X_{t-1}$  المقدر على انحرافها المعياري المقدر، أي:  $\frac{\hat{\phi}}{\sqrt{\hat{V}(\hat{\phi})}}$ ، لإيجاد قيمة الإحصاء  $\tau$ ، ونرمز لها بالرمز:  $\tau_{cal}$ ، ثم نقوم بعدها بمقارنتها مع القيمة المجدولة  $\tau_{tab}$  في جدول (DF).

فإذا كانت  $\tau_{cal} > \tau_{tab}$ ، فإننا نرفض الفرضية  $H_0: \phi = 0$ ، أي نقبل الفرضية:  $\phi \neq 0$ ، وبالتالي عدم وجود جذر أحادي، ومنه تكون السلسلة الزمنية مستقرة.

إذا تحققت الفرضية  $H_0: \phi = 0$  في نموذج واحد على الأقل من النماذج الثلاثة، فإن السلسلة الزمنية غير مستقرة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>R.Bourbonnais.M.Terraza. L'analyse des séries temporelles en économies. 1<sup>ère</sup> éd. Paris. PUF. 1998 P150-152.

ب- اختبار "فيلبس-بيرون" (PP):

طور "Phillips" اختباراً للتخلص من آثار الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة، وذلك بإجراء تعديل معلمي لتباين النموذج حتى يأخذ في الاعتبار وجود الارتباط الذاتي الذي يعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة، وقد اقترح كل من "Phillips" و "Perron" سنة 1988 طريقة غير معيارية (Non Paramétrique) لتصحيح وجود الارتباط الذاتي على عكس (ADF) الذي يستعمل الطريقة المعيارية.<sup>1</sup>

وهو مبني على تصحيح غير معلمي لإحصاءات اختبار "Dickey-Fuller" البسيط حتى يعالج مشكل الارتباط و/أو التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، وهذا الاختبار له نفس التوزيعات المحدودة لاختباري (ADF) و (DF)\*، وفق أربع مراحل:

- التقدير بطريقة المربعات الصغرى للنماذج الثلاثة لاختبار "ديكي فولر" وحساب الإحصاءات المشتركة، وليكن  $e_t$  الخطأ المقدر:

- تقدير التباين للأخطاء في المدى القصير:

$$\hat{\delta}^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^n e_t^2$$

- تقدير عامل التصحيح  $S_t^2$  (يعرف بالتباين على المدى الطويل)، ويحسب من التباين المشترك للأخطاء:

$$S_t^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^l \left(1 - \frac{i}{l+1}\right) \frac{1}{T} \sum_{t=i+1}^n e_t e_{t-i}$$

من أجل تقدير التباين على المدى الطويل، يجب تحديد درجة التأخير (l) (توجيه Newey-West) المقدره بدلالة عدد المشاهدات T:

$$l \approx 4(T/100)^{2/9}$$

- حساب الاختبار الإحصائي ل (PP):

$$t_{\hat{\phi}_1}^* = \sqrt{k} \cdot \frac{(\hat{\phi}_1 - 1)}{\hat{\delta}_{\hat{\phi}_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\delta}_{\hat{\phi}_1}}{\sqrt{k}}$$

$$k = \frac{\hat{\delta}^2}{S_t^2}$$

2-1- إزالة عدم الاستقرار في السلسلة الزمنية:

- إذا كانت السلسلة غير مستقرة من النوع (DS): أي أن السلسلة الزمنية تحتوي على جذر أحادي، فإن الطريقة المثلى لجعلها مستقرة هي إجراء الفروق من الدرجة الأولى:  $\Delta X_t = X_t - X_{t-1}$ ، ثم نقوم باختبار استقرارية السلسلة الجديدة  $\Delta X_t$ ، وهكذا...

<sup>1</sup>Phillips Peter C. B., Perron Pierre. Testing for a unit root in time series regression. Biometrika. Vol 75. 1988. P 346. توجد اختبارات أخرى مرتبطة بالجذور الأحادية منها:

- Le test de Dickey et Pantula (1987)

- Le test KPSS (1992)

- Les test de Sargan et Bhargava

- إذا كانت السلسلة غير مستقرة من النوع (TS): أي أن السلسلة الزمنية تحتوي على اتجاه عام، فإن الطريقة المثلى لجعلها مستقرة هي:

أ. طريقة الانحدار: إذا كان الاتجاه العام للسلسلة خطي  $\alpha + \beta t$ ، فإن إزالة عدم الاستقرار تتم بطرح الاتجاه العام المقدر من  $X_t$ ، فتصبح لدينا سلسلة جديدة تتمثل في البواقي:  $e_t = X_t - \hat{\alpha} - \hat{\beta}t$ ، ثم نقوم بدراسة استقرار السلسلة  $e_t$  من جديد.

ب. طريقة الفروق: لإزالة الاتجاه العام نقوم بإجراء الفروق الأولى، أي حساب:  $\Delta X_t = X_t - X_{t-1}$ .

- إذا كانت السلسلة غير مستقرة من النوع (TS-DS): أي أن السلسلة الزمنية تحتوي على جذر أحادي واتجاه عام، فإن الطريقة المثلى لجعلها مستقرة هي طريقة الفروق:  $\Delta X_t = X_t - X_{t-1}$ .

## 2- منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة:

في الآونة الأخيرة أصبحت منهجية (ARDL) AUTOREGRESSIVE DISTRIBUTED LAG MODEL شائعة الاستخدام، حيث نشر هذا النموذج من طرف كل من PESARAN AND SMITH (1995) و PESARAN AND SMITH (1998) و (1999) و (2001) PESARAN AND AL، ويتم في هذه المنهجية دمج نماذج الانحدار الذاتي AUTOREGRESSIVE MODEL ونماذج فترات الإبطاء الموزعة DISTRIBUTED LAG MODEL في نموذج واحد. وفي هذه المنهجية تكون السلاسل الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات المستقلة الحالية وابطائها بمدة واحدة أو أكثر. ويتميز نموذج ARDL بعدة مزايا منها:

- يمكن تطبيقه بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات محل البحث متكاملة من الدرجة صفر (0) أو متكاملة من الدرجة الأولى (1)، مقترنا بشرط أن لا تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات متكاملة من الدرجة الثانية (2) فقط (لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة).

- أن استخدامه يساعد على تقدير نتائج الأجلين الطويل والقصير معا في نفس الوقت.

- المقدرات الناتجة عن هذا النموذج تتصف بخاصية عدم التحيز والكفاءة، إضافة إلى أنه يساعد على التخلص من المشكلات المرتبطة بحذف المتغيرات ومشكلات الارتباط الذاتي<sup>1</sup>.

إن نموذج ARDL أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث، والبالغة 21 مشاهدة، ممتدة من عام 2000 إلى 2020. كما أن نموذج ARDL يمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، إذ نستطيع من خلال هذا النموذج تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتعد معلماته المقدر في الأجل الطويل والقصير أكثر اتساقا من تلك التي نحصل عليها من الطرق الأخرى، مثل طريقة (ANGEL-GRANGER (1987)، طريقة (JOHANSEN (1988) وطريقة (JOHANSEN- JUSELIUS (1990)

<sup>1</sup> - الشويرجي مجدي، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 05، العدد 06، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، 2009، ص 156.

## ثالثاً: البرامج المستخدمة في معالجة المعطيات

يعتبر برنامج (EViews10) من البرامج المتقدمة في التحليل القياسي وبناء وتقدير النماذج الاقتصادية، فهو نسخة مطورة من برنامج (TSP)، وقد تم تصميمه للتعامل مع المشاكل الإحصائية الناتجة عن تقدير نماذج الانحدار مثل: الارتباط الذاتي (Autocorrélations) والارتباط المتعدد (Multi-colinéarité)، واختلاف التباين (Heteroskedasticity) وأخطاء صياغة النماذج (Erreurs de modélisation).

يشتمل البرنامج على تقنيات متقدمة في تحليل السلاسل الزمنية وأساليب فحص جذر الوحدة (Unit Root) واختبار التكامل المتزامن (Cointegration test)، إضافة إلى تحليل بيانات بانل (Panel Data Analyses).

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها

يشتمل البحث على متغيرات العرض النقدي بمفهومه الواسع كمتغير مستقل، الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، وغطت البيانات الفترة 1990-2022. واعتماداً على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة تم تصميم نموذج الدراسة على الشكل التالي:

$$GDP_t = f(M2_t)$$

حيث: GDP: الناتج المحلي الإجمالي، M2: العرض النقدي بمفهومه الواسع، t: مؤشر الزمن. ويهدف تحديد الصيغة الرياضية المناسبة لنموذج البحث قمنا بتقدير النموذج الخطي والنموذج النصف لوغاريتمي والنموذج اللوغاريتمي المزدوج، وجرى اختيار الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة، لأنها تعد من الصيغ الشائعة الاستعمال لسهولة معالجتها الحسابية، ولمعالجتها لمشكلة عدم ثبات التباين من جهة، وللمدلولات الاقتصادية لمعلماتها من جهة أخرى، كما هو موضح بالجدول الموالي.

الجدول رقم (01): تحديد الصيغة الرياضية المناسبة لنموذج البحث

المعيار	الخطي	اللوغاريتمي المزدوج	النصف لوغاريتمي
R <sup>2</sup>	0.978096	0.985822	0.877837
$\bar{R}^2$	0.977390	0.985365	0.873896
F – Statistic	1374.293	2155.537	222.7584
$\sum e_t^2$	41686181	0.536293	2738.597
AIC	17.00826	1.160493-	18.72697
SC	17.09896	1.069796-	18.81767
H – Q	17.03878	0.758720	18.75749

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج EViews 10.

بعد اختيار الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة للنموذج، يتم أخذ الشكل اللوغاريتمي الطبيعي لجميع متغيرات الدراسة. وبذلك سيأخذ النموذج الشكل التالي:

$$\Delta LGDP_t = \alpha + \beta_1 LGDP_{t-1} + \beta_2 LM2_{t-1} + \sum_{i=1}^{q_1} \vartheta_{1i} \Delta LGDP_{t-i} + \sum_{i=1}^{q_2} \vartheta_{2i} \Delta LM2_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث:  $\beta_i$  تمثل معلمات العلاقة طويلة الأجل،  $\vartheta_{1i}$ ،  $\vartheta_{2i}$ : معلمات العلاقة قصيرة الأجل،  $\alpha$ : الحد الثابت،  $\varepsilon_t$ : حد الخطأ العشوائي.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة

أولاً: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

يعد شرط السكون أساسياً في دراسة وتحليل السلاسل الزمنية، فإذا لم تكن السلاسل الزمنية ساكنة فإنه لا يمكن الحصول على نتائج سليمة ومنطقية، بل تكون النتائج زائفة ومضللة، حيث أن نقطة البدء للكشف عن وجود جذر الوحدة في بيانات السلسلة الزمنية تنطلق من نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى AR(1) الذي يأخذ الشكل التالي:

$$\Delta X_t = \phi X_{t-1} + \varepsilon_t$$

من أكثر الاختبارات شيوعاً للكشف عن جذر الوحدة نجد اختبار PHILLIPS-PERRON، والذي يتطلب تقدير النموذج التالي:

$$\Delta X_t = \alpha + \phi \cdot X_{t-1} + \beta \cdot t + \varepsilon_t$$

ولهذا الاختبار نفس التوزيع الاحتمالي لاختبار DICKEY-FULLER، وتستخدم القيم الحرجة نفسها لكلا الاختبارين، وذلك لاختبار الفرض الصفري المتضمن وجود جذر الوحدة مقابل سكون الاتجاه أيضاً، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار على متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (02): نتائج اختبار Phillips-Perron على متغيرات الدراسة

الرتبة	الفرق الأول			المستوى			السلسلة
	trend & intercept	intercept	None	trend & intercept	intercept	None	
I(1)	-8.3004	-4.7968	-3.0869	-3.2848	-9.5014	4.0733	LGDP <sub>t</sub>
I(1)	-6.3811	-3.9979	-2.5296	-0.6130	-5.3391	5.1016	LM2 <sub>t</sub>
	-4.2845	-3.6616	-2.6416	-4.2732	-3.6537	-2.6392	%1
	-3.5628	-2.9604	-1.9520	-3.5577	-2.9571	-1.9516	%5
	-3.2152	-2.6191	-1.6104	-3.2123	-2.6174	-1.6105	%10

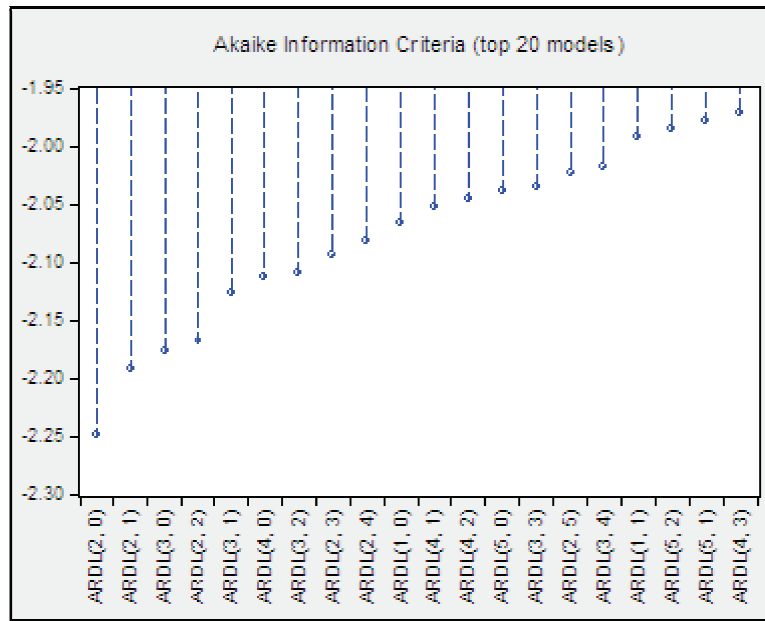
المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج EViews 10.

من الجدول أعلاه نجد أن نتائج اختبار Phillips-Perron للمتغيرات بصيغتها اللوغاريتمية تشير أن متغيرات الدراسة LGDP<sub>t</sub>، LM2<sub>t</sub> تحتوي على جذر الوحدة عند مستواها الأصلي، حيث تصبح ساكنة بعد أخذ الفرق الأول لها.

ثانياً: تحديد فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذج ARDL:

من أجل تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء نستخدم معيار AKAIKE، حيث يتم اختيار فترات الإبطاء التي تعطي أقل قيمة لهذا المعيار.

الشكل رقم (02): أفضل 20 نموذج ARDL وفق معيار AKAIKE



المصدر: مخرجات برنامج EViews 10.

يبين الشكل السابق أفضل 20 نموذج من حيث أدنى قيمة لمعيار AKAIKE، وأفضل نموذج من بين هذه النماذج هو نموذج ARDL (2.0).

ثالثاً: منهج اختبار الحدود BOUNDS TESTING APPROACH:

يستخدم لاختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج، إذ يتم حساب الاحصائية F لاختبار فرضية العدم التي تنص على أن كل معاملات المتغيرات المستقلة المتباطئة بفترة زمنية واحدة مساوية للصفر، أي:

$$H_0 : \beta_2 = 0$$

بمعنى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات (عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات)، مقابل الفرضية البديلة التي تنص على أنه على الأقل معلمة من معاملات المتغيرات المتباطئة لا تساوي صفر، أي:

$$H_1 : \beta_2 \neq 0$$

بمعنى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (وجود تكامل مشترك بين المتغيرات).

ومن أجل اختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين رصيد الميزان التجاري والمتغيرات المستقلة، تم حساب الإحصائية F من خلال اختبار الحدود، وكانت النتائج مبيّنة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): نتائج اختبار الحدود (BOUNDS TEST)

ARDL Bounds Test		
Date: 04/15/24 Time: 23:30		
Sample: 1992 2022		
Included observations: 31		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	8.573127	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10.

من الجدول أعلاه نجد أن قيمة الإحصائية F المحسوبة والتي تساوي 8.5731 أكبر من قيمة الحد الأعلى عند مستوى معنوية 1%، والبالغة 7.84، أي قبول الفرضية البديلة ( $H_1: \beta_2 \neq 0$ )، وبالتالي قبول الفرضية البديلة، أي هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود في الجزائر خلال فترة الدراسة. وبالتالي وجود علاقة تكامل مشترك أو متزامن.

رابعاً: تقدير معاملات النموذج للأجلين الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود في الجزائر سنقدر معاملات نموذج ARDL للأجلين الطويل والقصير ومعلمة متجه تصحيح الخطأ، ويتضمن هذا التقدير متباينات السلاسل الزمنية المتضمنة في النموذج جنباً إلى جنب مع حد تصحيح الخطأ (ECM)، وكانت نتائج التقدير كما يلي:

الجدول رقم (04): مقدرات معاملات الأجل الطويل لنموذج ARDL.

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2	0.784799	0.045446	17.26875	0.0000
C	2.372165	0.459465	5.162885	0.0000
EC = LGDP - (0.7848*LM2 + 2.3722)				

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10.

أما معادلة تصحيح الخطأ ECM فيمكن استنتاجها كما يلي:

$$\text{CoIntEq} = \text{LGDP}_t - (2.3722 + 0.7847 \cdot \text{LM2}_t)$$



الجدول رقم (05): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(LGDP)				
Selected Model: ARDL(2, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 04/15/24 Time: 23:41				
Sample: 1990 2022				
Included observations: 31				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDP(-1))	0.196904	0.095892	2.053403	0.0457
CoIntEq(-1)*	-0.436844	0.083115	-5.255903	0.0000
R-squared	0.372828	Mean dependent var		0.111915
Adjusted R-squared	0.351202	S.D. dependent var		0.100968
S.E. of regression	0.081328	Akaike info criterion		-2.118311
Sum squared resid	0.191813	Schwarz criterion		-2.025795
Log likelihood	34.83381	Hannan-Quinn criter.		-2.088153
Durbin-Watson stat	1.726827			

المصدر: مخرجات برنامج 10 EViews.

من نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ نجد أن هناك توافق كبير من حيث مستوى المعنوية والإشارات بين تقديرات معلمات الأجل القصير وتقديرات معلمات الأجل الطويل.

المطلب الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها

أولاً: اقتصادياً:

1- تقييم مقدرات معلمات النموذج للأجلين الطويل والقصير:

عملاً بنتائج تقدير نموذج ARDL الموضحة في الجدولين (03) و(04) نستنتج مايلي:

يشير معامل  $LM2_t$  إلى وجود أثر طردي (علاقة طردية) ومعنوي للعرض النقدي بمفهومه الواسع على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في الأجلين الطويل، حيث بلغت المرونة الجزئية للناتج المحلي بالنسبة للعرض النقدي (0.7849) في الأجل الطويل، فكل زيادة في العرض النقدي بمفهومه الواسع بـ 1% تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.7849%.

2- تقييم مقدرات نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL-ECM):

من خلال نموذج تصحيح الخطأ نجد أن المعلمات المقدره تتوافق إلى حد بعيد مع مقدرات الأجل الطويل، من حيث إشاراتها ومعنويتها الاحصائية، كما أن معامل تصحيح الخطأ  $(COINT EQ(-1))$  يعبر عن سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، والذي يفترض فيه أن يكون سالبا ومعنويا، حتى يكون إثباتا على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، فمن خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ تظهر قيمة هذا المعامل معنوية وبإشارة سالبة (-0.4368)، أي أن كل انحراف في الأجل القصير يتم تصحيحه واستيعابه في الأجل الطويل بنسبة 0.4368% في السنة الواحدة، وبالتالي فتصحيح الانحراف بنسبة 100% يستغرق 2.28 سنة.

ثانيا: إحصائيا:

استنادا إلى المعايير الإحصائية نجد أن نموذج ARDL (2.0) المقدر مقبول إحصائيا على العموم، فمعظم معلماته المقدرة لها معنوية إحصائية حسب اختبار STUDENT عند مستوى معنوية  $\alpha = 5\%$ ، بينما تشير قيمة معامل التحديد المصحح والبالغة  $\bar{R}^2 = 0.9921$  إلى القدرة التفسيرية العالية لهذا النموذج، كما تشير إحصائية FISHER والبالغة 1265.65 إلى المعنوية الكلية للنموذج المقدر.

الجدول رقم (06): المؤشرات والمعايير الإحصائية لنموذج ARDL المقدر

R-squared	0.992939	Mean dependent var	8.909757
Adjusted R-squared	0.992155	S.D. dependent var	0.951597
S.E. of regression	0.084286	Akaike info criterion	-1.989278
Sum squared resid	0.191813	Schwarz criterion	-1.804248
Log likelihood	34.83381	Hannan-Quinn criter.	-1.928963
F-statistic	1265.650	Durbin-Watson stat	1.726827
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10.

ثالثا: قياسيا:

1- اختبارات ملائمة النموذج

بعد تقدير معالم نموذج ARDL للأجلين الطويل والقصير، وبعد تشخيصه اقتصاديا وإحصائيا، نقوم بإجراء اختبارات ملائمة النموذج DIAGNOSTIC CHECKING TEST الموالية:

- اختبار مضاعف LAGRANGE للارتباط الذاتي للأخطاء.
- اختبار ARCH لعدم ثبات التباين.
- اختبار JARQUE BERA للتوزيع الطبيعي للبواقي.
- اختبار RAMSEY (RESET) لاختبار مدى ملائمة تحديد النموذج من حيث الشكل الدالي.

الجدول رقم (07): نتائج اختبارات ملائمة النموذج

BGLM	ARCH	JARQUE BERA	RESET
F – statistic = 2.7259 Pr ob. F(2.25) = 0.084	F – statistic = 0.0955 Pr ob. F(2.26) = 0.9092	J. B = 1.0547 Pr obability = 0.5902	F – statistic = 1.5049 Pr ob. F(2.25) = 0.2415

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج EViews 10

وبالتالي تكون نتائج اختبارات ملائمة النموذج كما يلي:

- تشير إحصائية BGLM إلى غياب مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.
- تشير نتيجة اختبار ARCH إلى عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين، حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.90، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، وهو ما يؤكد غياب مشكلة عدم ثبات التباين.

- تشير إحصائية (JB) JARQUE-BERA إلى أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.59، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%.

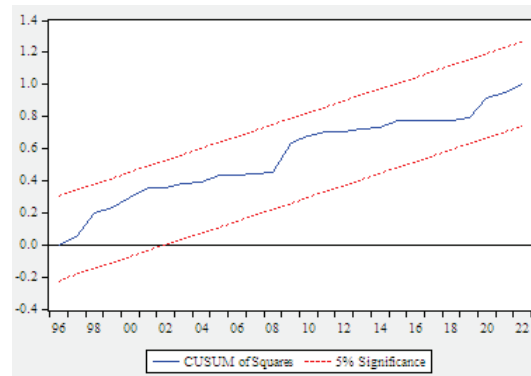
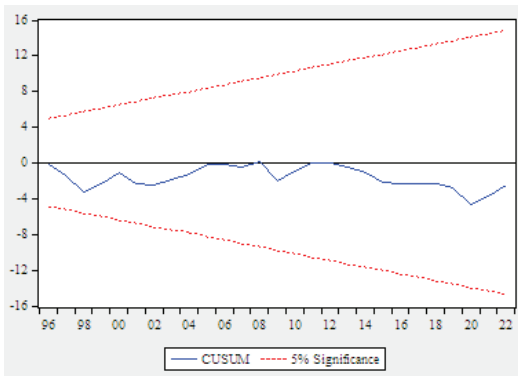
- تشير إحصائية اختبار RESET إلى سلامة الشكل الدالي للنموذج المقدر، لأن القيمة الاحتمالية تساوي 0.24 أكبر من مستوى المعنوية 5%.

## 2- اختبارات الاستقرار الهيكلي لمعلمت النموذج:

هناك عدة اختبارات يمكن استخدامها لهذا الغرض، نذكر منها:

- اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM) CUMULATIVE SUM OF RECURSIVE RESIDUAL
- اختبار مجموع المربعات التراكمي للبواقي المعادة (CUSUMSQ) CUMULATIVE SUM OF RECURSIVE RESIDUAL OF SQUARES

الشكل رقم (03): نتائج اختبارات الاستقرار الهيكلي لمعلمت النموذج.



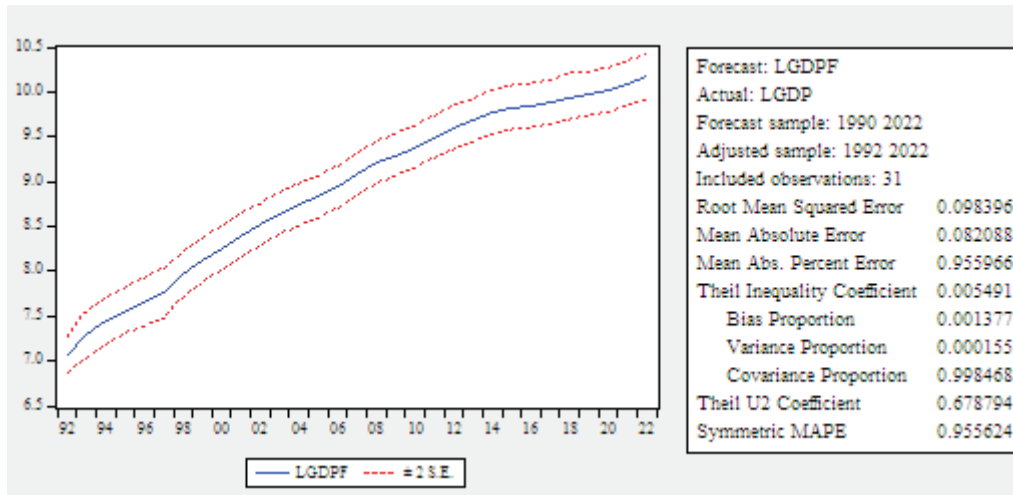
المصدر: مخرجات برنامج EViews 10.

يتضح من الشكل البياني السابق أن إحصائية CUSUM وإحصائية CUSUMSQ لهذا النموذج تقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، مما يشير إلى أن هناك استقرار وانسجام في تقديرات النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير، أي أن المعلمت المقدرت لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UESM) مستقرة هيكلياً خلال فترة الدراسة.

## ثالثاً: اختبار القدرة التنبؤية للنموذج:

من أهم الاختبارات المستخدمة لاختبار قدرة النموذج على التنبؤ نجد معامل عدم التساوي لـ THEIL، والذي يمكن توضيحه في الشكل التالي:

الشكل رقم (04): نتائج اختبار معامل عدم التساوي لـ: THEIL



المصدر: مخرجات برنامج EViews 10.

من الشكل أعلاه نجد أن للنموذج المقدر قدرة عالية على التنبؤ، حيث بلغت قيمة معامل THEIL (0.0054) وهي قيمة تقترب من الصفر.

## خلاصة الفصل:

من خلال هذه الفصل حاولنا قياس وتحليل أثر العرض النقدي بمفهومه الواسع على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022، فبتتبع تطور متغيري الدراسة وجدنا أن العرض النقدي وعلى معظم فترات الدراسة عرف نموا مضطربا، عكس الناتج الذي عرف تذبذبا من سنة لأخرى، وهو ما يعكس هشاشة النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة وارتباطه ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات. بالمقابل فقد بينت الدراسة القياسية وجود أثر طردي (علاقة طردية) ومعنوي للعرض النقدي بمفهومه الواسع على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في الأجلين الطويل والقصير.

**الخاتمة العامة**

إن الأبحاث الاقتصادية تؤكد على أهمية العرض النقدي كأداة من أدوات السياسة النقدية، والتي يمكن اعتمادها لتحقيق مختلف أهداف السياسة الاقتصادية، والتي يعتبر النمو الاقتصادي أهمها وأسامها. وكان هذا منطلق دراستنا، وقصد الاجابة عن التساؤل الرئيسي لدراستنا تناولنا بعض المفاهيم النظرية الخاصة بكل من العرض النقدي والنمو الاقتصادي، وتم إسقاط ما تم ذكره في هذه العناصر النظرية على الجزائر ضمن مسار زمني يمتد من سنة 1990 إلى سنة 2022، من خلال تحليل تطور كل من العرض النقدي والنمو الاقتصادي، ثم قمنا بعدها بمحاولة تكميم أثر العرض النقدي في تحقيق النمو الاقتصادي، من خلال بناء نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة.

وبناء على ما تطرقنا إليه في صلب عملنا يمكن الخروج بجملة من النتائج هي كالتالي:

نتائج الدراسة واختبار الفرضيات: نلخصها فيما يلي:

النتائج المتوصل إليها بالفصل النظري: من خلال استعراض الإطار النظري للدراسة توصلنا إلى مايلي:

- العرض النقدي هو مجموع وسائل الدفع المتداولة في المجتمع خلال فترة زمنية محددة، أي أنه يضم جميع وسائل الدفع المتاحة في التداول، والتي بحوزة الأفراد والمؤسسات المختلفة.
- النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.
- اختلاف آراء المدارس الاقتصادية حول أثر العرض النقدي على النمو الاقتصادي، من حيادية النقود عند الكلاسيك، إلى استحسان دور وفعالية السياسة المالية عند الكينزيين، إلى فعالية العرض النقدي عند النقديين.
- النتائج المتوصل إليها بالفصل التطبيقي: من خلال الدراسة التحليلية القياسية توصلنا للنتائج التالية:
- أرجع قانون النقد والقرض (90-10) للسياسة النقدية مكانتها الأساسية ضمن المعادلة الاقتصادية، وقدم إضافة ملموسة في تجديد ديناميكية عمل أدوات السياسة النقدية.
- عرف العرض النقدي خلال فترة الدراسة نموا كبيرا، حيث انتقل من 343 مليار دج سنة 1990 إلى 24000 مليار دج سنة 2022.
- شهدت معدلات النمو بالجزائر خلال فترة (1990-1994) معدلات نمو منخفضة بسبب تراجع أسعار النفط والأزمة السياسية التي شهدها البلد، أما خلال أغلب سنوات الدراسة المتبقية فقد شهدت تحسنا نتيجة انتعاش أسعار النفط.
- أن هناك علاقة تكامل مشترك بين الناتج المحلي الإجمالي والعرض النقدي بمفهومه الواسع في الجزائر خلال فترة الدراسة. وهو ما يؤكد صحة الفرضية الرئيسية للدراسة.
- أن المرونة الجزئية للناتج المحلي بالنسبة للعرض النقدي في الأجل الطويل قد بلغت (0.7849)، فكل زيادة في العرض النقدي بمفهومه الواسع بـ 1% تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.7849%.
- أن معامل تصحيح الخطأ يظهر بقيمة معنوية وبإشارة سالبة (-0.4368)، أي أن كل انحراف في الأجل القصير يتم تصحيحه واستيعابه في الأجل الطويل بنسبة 0.4368% في السنة الواحدة، وبالتالي فتصحيح الانحراف بنسبة 100% يستغرق 2.28 سنة.

الاقتراحات:

- في ظل النتائج المتوصل إليها يمكننا تقديم جملة من التوصيات، ندرجها فيما يلي:
- بما أن التوسع في الإصدار النقدي في الجزائر وخلال فترة الدراسة غالبا ما ارتبط بتحسين صافي الأرصدة الخارجية، والتي تكون نتيجة لتحسن الإيرادات النفطية، فإنه يجب استغلال هذه الوضعية قصد توجيه السياسة المالية لتحفيز النمو في القطاعات الإنتاجية.
  - بما أن النمو الاقتصادي في الجزائر ورغم السياسة النقدية والمالية التوسعية التي تم تبنيها يبقى هشاً، ومرتبطة بالأساس بنمو قطاع المحروقات، بات من الضروري دعم برامج الإصلاح الاقتصادي التي تعزز دور القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي، من خلال دفعه للقيام بدوره الريادي من خلال تبنيه للتنوع الاقتصادي.
  - ضرورة تفعيل السياستين النقدية والمالية على أسس فعالة، من أجل التحكم في التضخم والقيمة الخارجية للعملة من جهة، وتوفير القاعدة النقدية من جهة أخرى، لتوفير مناخ مناسب للاستثمارات الأجنبية وتنشيط الإنتاجية والنشاط الاقتصادي ككل.

آفاق البحث:

- يمكن أن يكون هذا البحث انطلاقة لأبحاث أخرى نوجزها فيما يلي:
- أثر العرض النقدي على التضخم في الجزائر.
  - العوامل المحددة للعرض النقدي في الجزائر.
  - أثر عرض النقود على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.



# قائمة المراجع

## أولاً: الكتب:

- أحمد أبو فتوح علي الناقة، نظرية النقود والأسواق المالية (مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية)، مكتبة ومطبعة الأشعاع الفنية، مصر، 2001.
- إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.
- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- أمين حواس، فاطمة الزهراء زرواط، مقدمة في النمو الاقتصادي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2023.
- اسماعيل محمد قانة، اقتصاد التنمية نظريات نماذج استراتيجيات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- إسماعيل عبد الرحمن وحري عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2004.
- بسام الحجار، الاقتصادي النقدي والمصرفي، الطبعة الثانية، دار المهمل اللبناني، بيروت، 2009.
- بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية. ديوان المطبوعات الجامعة. الجزائر، 2004.
- جمال خريس وآخرون، النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2002.
- هيل عجمي جميل الجنابي و آخرون، النقود والمصاريف والنظرية النقدية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان. 2014.
- طارق فاروق الحصري، التحليل الاقتصادي الكلي، المكتبة العصرية، مصر، 2007.
- ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.
- مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، بيروت، 2007.
- محمد يونس وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية واقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.
- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 2000.
- ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود. التنمية الاقتصادية. دار المريخ للنشر. الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.
- عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعة للنشر والتوزيع الجزائر 2012.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

- عبد الرحمان وبشرى أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك ، دار الجامعة للنشر والتوزيع -الاسكندرية-مصر 2003.
- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى ، عالم الكتاب الحديث ، جدار للكتاب العلمي ، الأردن، 2008.
- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة مصر. 2005.
- ثانيا: المجالات والمطبوعات:
- أحمد محيي الدين محمد التلباني، قياس أثر العرض النقدي على النمو الاقتصادي المصري باستخدام نموذج VECM، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 52، العدد 03، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، 2022.
- الطاهر جليط، دراسة قياسية لأثر العرض النقدي على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة البديل الاقتصادي ، المجلد 03، العدد 02، 2016.
- الشويرجي مجدي، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 05، العدد 06، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009.
- بالعرق عز الدين، سعودي عبد الصمد، أثر أدوات السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1990-2019، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، المجلد 14، العدد 03، 2021.
- بن ياني مراد، قارة إبراهيم، تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2017، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 07، العدد 03، 2021.
- بوبريمة إحسان، مطبوعة الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال، جامعة فرحات عباس، سطيف 1- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017/2018.
- بوقيدوم محمد، محاضرات في الاقتصاد التنموي وأسواق رأس المال، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2013.
- ودان بو عبد الله ، الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال ،جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2020/2021.
- وفاء رمضان لينة هشام، ضيف الله محمد الهادي، انعكاسات العرض النقدي على مؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، مجلة النور، جامعة الشهيد لخضر حمه لخضر بالوادي، مجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2019.
- سنوسي علي ،محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة
- محمد الصيد أحمد، عبد الرحمان علي محفوظ، تأثير عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الحقيقي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي، مجلة كليات التربية ، العدد 14، 2019.

- موسى بونويرة، إلهام نايلي، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1974-2018، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، المجلد 11، العدد 01، 2020.
- نادية العقون، محاضرات في الاقتصاد النقدي والمالي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة-1، الحاج لخضر، 2016/2015.
- غريبي أحمد، بوشريط أسامة، تطور الكتلة النقدية وأثارها على الناتج الداخلي الخام في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 04، العدد 01، 2016.

#### ثالثا: المذكرات و الأطروحات:

- إكن لوئيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال 2000-2009، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم الاقتصاد، جامعة الجزائر 03، 2010.2011.
- موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010.
- نصر الدين بوعمامة، محددات العرض النقدي وسبل التحكم فيه، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2017.
- علية عبد الباسط عبد الصمد، دور النمو نمو عرض النقود في نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2012 (دراسة استشرافية مع ماليزيا)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة بومرداس 2018.
- علية عبد الباسط عبد الصمد، أثر نمو عرض النقود على القطاع الخاص في الجزائر، خلال الفترة (2000-2010)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد التطبيقي، وإدارة المنظمات، جامعة الوادي، 2011.

#### رابعا: المراجع باللغة الأجنبية:

- Biswajit Maitra. *Monetary Policy, Income Growth and Price Stability in Malaysia. South Asian Journal of Macroeconomics and Public Finance, vol. 4, issue 1* ، 2015.
- Dingela, S., & Khobai, H.. *Dynamic Impact of Money Supply on Economic Growth in South Africa. An ARDL Approach. MPRA Paper No. 82539. 2017*
- George Bresson. Alain Pirotte. *Economie des séries temporelles. 1<sup>ère</sup> édition. Paris: PUF. 1995.*
- Hossain, T., & MAITRA, B. *Monetary Policy, Trade Openness And Economic Growth In India Under Monetary-Targeting And Multiple-Indicator Approach Regimes. Arthaniti: Journal Of Economic Theory And Practice, 19(1). 2020.*
- Phillips Peter C. B..Perron Pierre. *Testing for a unit root in time series regression. Biometrika. Vol 75. 1988.*
- R.Bourbonnais.M.Terraza. *L'analyse des séries temporelles en économies. 1<sup>ère</sup> éd. Paris. PUF. 1998.*